دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	عوامل تفكيك الكلام عند أبي حيان: دراسة في تفسير البحر المحيط
المصدر:	المجلة العلمية لكلية الآداب
الناشر:	جامعة أسيوط - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	محمد، شعبان زين العابدين
المجلد/العدد:	ع55
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	147 - 221
رقم MD:	884229
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، ت. 745 هـ، تفسير القرآن، النحو العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/884229

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عوامل تفكيك الكلام عند أبي حيان
دراسة في تفسير البحر المحيط

إعـــداد

د/ شعبان زين العابدين محمد

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر – القاهرة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

..... وبعد

فإن جمهور النحاة قد عقدوا صلة وثيقة بين الإعراب والمعنى ، فقال بعضهم : إن الإعراب فرع المعنى ، وقال بعضهم : إن المعنى فرع الإعراب ، ولكلٍّ وِجْهة ، وأيا كان الأمر فإن هناك ارتباطا وثيقا بين المعنى والتركيب الذي يدل عليه بالإعراب وغيره من القرائن كالتقديم والتأخير والتنكير والتعريف .... إلخ

ولا يخفى أن علم النحو ـ كغيره من العلوم ـ نشأ في رحاب القرآن وخدمة يقوم على تفسيره وتوجيهه وبيان المراد منه ، وقد اجتهد العلماء في تحليل آي القرآن مستشعرين أن ثَمَّ آفاقا بعيدة ومعاني سامية دافعهم في ذلك حب المعرفة وبيان أسرار القرآن وبيان المراد منه درء الشبهات عنه .

وكان على المعرب إذا تعرض لإعراب آي القرآن أن يتقي جهات يدخل عليه الاعتراض من جهتها ، وقد عقد ابن هشام ـ في كتابه مغني اللبيب ـ بابا في ذكر الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها ، وذكر فيها عشر جهات ، وهي في جملتها صالحة غير أنها ليست كافية ؛ إذ يمكن للمعرب أن يعرب لفظا على وجهه أو يرتكب تقديرا على غير جهته ، فيؤدي هذا الإعراب أو ذلك التقدير إلى تفكيك الكلام .

وقد وقفت في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي على عبارة لأبي حيان يعقب بها على بعض الأعاريب أو التقديرات فيقول : وفي هذا تفكيك للكلام ،

فأردت تتبع هذه الأعاريب والتقديرات التي جعلت أبا حيان ينطق بهذا الحكم ، فقمت بجمع هذه المواطن ودراستها مع بيان وجه تفكيك الكلام ، ثم أردفت ذلك بما أراه صحيحا ، وكان عنوان البحث :

عوامل تفكيك الكلام عند أبي حيان

دراسة في تفسير البحر المحيط

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثمانية مباحث .

المقدمة : وفيها أسباب اختيار موضوع البحث وخطته .

التمهيد : وفيه تعريف موجز بأبي حيان وبتفسيره وبمصطلح تفكيك .

المبحث الأول : عدم تناسق الضمائر في عودها إلى مرجع واحد يؤدي إلى تفكيك الكلام

المبحث الثاني : قطع العامل عن المعمول مع اقتضائه إياه .

المبحث الثالث : قطع المعطوف عن المعطوف عليه .

المبحث الرابع : الفصل بين الصلة وبين ما من تمامها .

المبحث الخامس : الفصل بين القول ومعموله ومخالفة ترتيب التركيب .

المبحث السادس : الخروج عن الظاهر ومخالفة المتبادر إلى الذهن .

المبحث السابع : مخالفة الظاهر وقطع الكلام المرتبط بعضه ببعض .

المبحث الثامن : قطع أحد المعمولين الواقعين تحت عامل واحد عن الآخر .

وأسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه وأن يرزقه القبول ، وأن يغفر لنا تقصيرنا ؛ إنه نعم المولى ونعم النصير .

تمهيد

أولا : التعريف بأبي حيان :

أبو حيان من النحويين المشهورين وصار علما من أعلام النحو المعروفين ، وهو :

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي الجياني[١] .

ولد أبو حيان في مدينة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة ، ارتحل أبو حيان وتجول واتجه إلى مصر وتولى تدريس التفسير بالمنصورية والإقراء بجامع الأقمر[٢] .

وكان له شيوخ كثير تلقى عنهم العلم ، منهم :

- أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الحسن بن الحسن الثقفي الغرناطي الأستاذ أبو جعفر ، توفي سنة ٧٠٨ هـ .

- **إسماعيل بن هبة الله بن علي أبو طاهر المليجي المصري ، توفي سنة ٦٨١ هـ .**

كما كان له تلاميذ كثر ، منهم :

- إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن عمر بن خالد بن عبد المحسن بن نشوان القاضي بدر الدين بن الخشاب المخزومي المصري ، توفي سنة ٧٧٤ هـ .

- محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدين ناظر الجيش ، توفي سنة ٧٧٨ هـ .

أما مؤلفاته فقد بلغت سبعين مؤلفا[٣] ، ومن أشهرها : تفسير البحر المحيط ، وارتشاف الضرب ، والنكت الحسان في غاية الإحسان .

ثم ختم حياته في القاهرة حيث توفي رحمه الله بمنزله خارج باب النصر يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ ، ودفن من الغد خارج باب النصر بتربة الصوفية[٤] .

ثانيا : التعريف بتفسير البحر المحيط :

تم طبع هذا التفسير العظيم بتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ على محمد معوض ، وشارك في تحقيقه د/ زكريا عبد المجيد النوتي ، ود/أحمد النجولي الجمل ، وقرظه د/ عبد الحي الفرماوي وقامت بطبعه دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، وهو يقع في ثماني مجلدات .

يعد كتاب (تفسير البحر المحيط) من أجل كتب التفسير ، فهو يحوى بيانا لمعاني المفردات وإعرابا للكلمات ، ويعد بحرا زاخرا بالقراءات المتواترة والشاذة ، فهو مرجع في القراءات لا يمكن الاستغناء عنه ، ولا يمكن لباحث دراسة القراءات دون الرجوع إليه ، كما اشتمل هذا التفسير على أسباب النزول والناسخ والمنسوخ ، كذلك ـ أيضا ـ احتوى على جانب كبير من الفقه ، أما من ناحية اللغة فهو كنز للآراء اللغوية وأقوال العلماء ومعين للأعاريب القريبة والبعيدة والمفيدة والعجيبة ، فالكتاب موسوعة لغوية نحوية صرفية .

ومنهجه في تفسيره على التالي :

- يذكر الآيات التي يتناولها بالتفسير .
- يأخذ في بيان معاني مفرداتها واشتقاق ألفاظها .
- يذكر المعنى العام للآية .
- يذكر القراءات الواردة في الآية .

- يشرع في إعراب الآية على الوجه الذي يراه صحيحا
- يذكر الآراء الواردة في إعراب كل لفظ .
- التعقيب على كل رأي بما يراه فيه .
- أحيانا يذكر وجوه الإعراب دون اختيار .

ومما هو جدير بالتنبيه إليه أن أبا حيان كان قاسيا عنيفا مع الزمخشري وابن عطية متتبعا لهم ، ولم يترك أثرهما في موضع من تفسير القرآن إلا رجع إليهما أشار إلى ذلك أو لم يشر .

ثالثا : مصطلح (التفكيك) :

يبدو أن (التفكيك) ليس مصطلحا له دلالة خاصة عند اللغويين ، وإنما هو لفظ دال على رد الشيء إلى عناصره الأولية ، غير أني وقفت على تعريف له في كتاب التعريفات للجرجاني ، حيث يقول الجرجاني :"التفكيك : انتشار الضمير بين المعطوف والمعطوف عليه"(٥) .

والذي أفهمه من كلام الجرجاني أنه يشير إلى أن المثنى يكون كلمة واحدة فإذا دخلها التفكيك كانت كلمتين عطفتا بالواو ، ومما يؤكد هذا المعنى قول الدانيّ :"وتَفكيكُ الحروف وفكُّها : بيانُها وإخراجُ بعضِها من بعضٍ بتيَسُّرٍ وترسُّلٍ ، من ذلك فكُّ الرقبةِ وفكُّ الأسير ؛ لأنَّه إخراجهما من الرِّقِّ والأسر ، وكذلك فكُّ الرَّهْنِ هو إخراجُه من الارتهان ، وفكُّ الأعضاءِ هو إخراجُها من مواضِعِها ، وفكُّ الكتابِ هو استخراجُ ما فيه"(٦) .

وقد ورد هذا اللفظ عند مكي من غير دلالة على كونه مصطلحا ؛ حيث يقول:"وإذا تكرَّرت الياءُ ، وسكنَ ما قبل الأولى ، والثانية ساكنة ، وجَب بيانُهما والتحفُّظُ بإظهارهما برِفقٍ من غير تفكيكٍ ولا نَبرٍ"(٧)

فهو لفظ يدل على انفصال الشيء المترابط عن بعضه فتفكيك الحروف تفريق بعضها عن بعض ، قال أبو هلال العسكري :"الفرق بين التفريق والتفكيك : أن كل تفكيك تفريق وليس كل تفريق تفكيكا وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق الملتزقات من المؤلفات والتفريق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال : فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال فرقتها ، وقيل التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا ، وهذا يقوله من لا يثبت للالتزاق معنى غير التأليف"(٨) .

فالتفكيك كما يشير إليه كلام أبي هلال العسكري يكون بين المترابط الذي يصعب تفريقه ، ولعل ذلك لأن حروف الكلمة تؤدي معنى ، وتفكيك الحروف يكون من الصعوبة بمكان ، وكذلك نظم الكلام الذي يؤدي معنى مستقيما يصعب تفكيكه ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ضياع المعنى المراد .

عدم تناسق الضمائر في عودها إلى مرجع واحد يؤدي إلى تفكيك الكلام

الأصل في الضمائر أن تتناسق في عودها على مرجع واحد حتى يترابط الكلام وتتحد أجزاؤه ويؤدي معنى تاما صالحا للمخاطب لا لبسَ فيه حتىَ إن النحويين عندما يكون هناك ضمير لا يجري على من هو له أوجبوا إظهاره حتى يتضح المعنى ولا يقع المخاطب في لبس وحيرة(٩) .

فإذا وجد عدد من الضمائر ولم يكن هناك ما يميز بينها فإن الأصل أن تعود الضمائر كلها على مرجع واحد ؛ لأن تناسب الضمائر أولى من تنافرها[١٠] .

غير أن هذا الأصل قد يتوقف عنده المعرب إذا تعارض مع قدسية المعنى فإن بعض المعربين يلجئون لمخالفة هذا الأصل ؛ لأن المهم عندهم المعنى في حين أن بعضهم الآخر يلجأ إلى التقدير والتأويل مراعاة لهذا الأصل مع عدم الإخلال في المعنى ، وقد عرض شيء من ذلك عند الحديث عن قول الله عز وجل :"هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفاً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ"[١١] .

حيث إن المفسرين قد اختلفوا في المعنيّ بالخطاب ومرجع هذه الضمائر في قوله تعالى :"دَّعَوَا اللهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ" ؛ خوفا من أن ينال آدم وحواء شيء من الشرك من قوله تعالى :"فتعالى الله عما يشركون" ، وذكروا في ذلك أوجها :

أولها : أن الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم آل قُصي ..... ، ويراد هو الذي خلقكم من نفس قصيّ، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السويّ جعلا له شركاء فيما آتاهما، حيث سميا أولادهما الأربعة بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصيّ وعبد الدار ، وجعل الضمير في أعقابهما لهما ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك ، قال الزمخشري :"وهذا تفسير حسن لا إشكال فيه"[١٢].

ثانيها : أن المعنيّ بذلك رجل وامرأة من أهل الكفر من بني آدم، جعلا لله شركاء من الآلهة والأوثان حين رزقهما ما رزقهما من الولد. وقالوا: معنى الكلام: (هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشاها) : أي هذا الرجل الكافر، (حملت حملا خفيفًا، فلما أثقلت) دعوتما الله ربكما ، قالوا : وهذا مما ابتدئ به الكلام على وجه الخطاب ، ثم رُدَّ إلى الخبر عن الغائب[١٣] ، كما قيل : (هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ) .

الثالث : أغلب المفسرين على أن المعنيَّ بقوله تعالى :"دعوا الله ربهما" هو آدم وحواء ، قال الزجاج :"وقوله: (دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا) أي دعا آدم وحواءٌ رَبهمَا ، "لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ" – يروى في التفسير أنَّ إبليس – عليه اللعنة – جاء إلى حواءَ فقال: أتدرين ما في بطنك؟ فقالت لا أدري، قال : فلعله بهيمة ثم قال: إن دعوت الله أن يجعله إنساناً أتسمِينَه باسمي؟ فقالت : نعم فسمته عَبْد الحارِث، وهو الحارث ، وهذا يروى في التفسير"[١٤] .

يقول الطبري :"نادى آدم وحواء ربهما ، وقالا : يا ربنا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحاً لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ"[١٥] وهذا الوجه صوبه الطبري حيث يقول :"وأولى القولين بالصواب، قول من قال : عنى بقوله : (فلما آتاهما صالحًا جعلا له شركاء) في الاسم لا في العبادة ، وأن المعنيَّ بذلك آدم وحواء ؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك"[١٦] .

، قال أبو حيان :"مَنْ جَعَلَ الْآيَةَ فِي آدَمَ وَحَوَّاءَ جَعَلَ الضَّمَائِرَ وَالْأَخْبَارَ لَهُمَا

وَذَكَرُوا فِي ذَلِكَ مُحَاوَرَاتٍ جَرَتْ بَيْنَ إِبْلِيسَ وآدم وحواء لم تَثْبُتْ فِي قُرْآنٍ وَلَا حَدِيثٍ صَحِيحٍ فَأَطْرَحْتُ ذِكْرَهَا"[١٧].

والذين جعلوا الضمائر لآدم وحواء اختلفوا في المراد على النحو التالي :

ـ ذهب قوم إلى أن المعنى في هذه الآية التبيين عن حال الكافرين فعدد النعم التي تعم الكافرين وغيرهم من الناس، ثم قرر ذلك بفعل المشركين السيّء فقامت عليهم الحجة ووجب العقاب، وذلك أنه قال مخاطبا لجميع الناس هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْها زَوْجَها يريد آدم وحواء أي واستمرت حالكم واحدا كذلك، فهذه نعمة تخص كل أحد بجزء منها، ثم جاء قوله: فَلَمَّا تَغَشَّاها إلى آخر الآية وصفا لحال الناس واحدا واحدا أي هكذا يفعلون فإذا آتاهم الله الولد صالحا سليما كما أراده، صرفاه عن الفطرة إلى الشرك، فهذا فعل المشركين[١٨] .

ـ ذهب الزجاج إلى أنَّ آدمَ وحواءَ أصْل ، فضرب هذا مثلاً لمشركي العرب ، وَعرَفُوا كيف بَدْأ الخلقَ، فقيل فلما آتاهما الله ـ لكل ذَكر وأنثى ـ آتاه اللهُ ولداً ذكراً أو أُنثى ـ هو خَلْقَه وصوَّره"[١٩] .

ـ وذهب الطبري والسدي إلى أن قوله تعالى : "فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ" كلام منفصل ليس من الأول ، وأن خبر آدم وحواء تَمَّ في قوله :"فَلَمَّا آتاهُما"، وأن هذا كلام يراد به مشركو العرب"[٢٠].

وعقب ابن عطية على هذا بقوله :"وهذا تحكم لا يساعده اللفظ"[٢١] .

ـ ذهب ابن عطية إلى أن الضمائر كلها لآدم وحواء حيث يقول :"يقال إن الآية المتقدمة هي في آدم وحواء وإن الضمير في قوله آتاهُما عائد عليهما، قال إن الشرك الذي جعلاه هو في الطاعة، أي أطاعا إبليس في التسمية بعبد الحارث

كما كانا في غير ذلك مطيعين لله، وأسند الطبري في ذلك حديثا من طريق سمرة بن جندب، ويحتمل أن يكون الشرك في أن جعلا عبوديته بالاسم لغيره"(٢٢) .

قال ابن عطية :"ويتجه أن يقال تعالى الله عن ذلك اليسير المتوهم من الشرك في عبودية الاسم، ويبقى الكلام في جهة أبوينا آدم وحواء عليهما السلام، وجاء الضمير في يُشْرِكُونَ ضمير جمع لأن إبليس مدبر معهما تسمية الولد عبد الحارث"(٢٣) .

ـ وذهب الزمخشري إلى أن الضمير في (دعوا) لآدم وحواء ، حيث يقول :"دَعَوَا اللهَ رَبَّهُما دعا آدم وحواء ربهما ومالك أمرهما الذي هو الحقيقي بأن يدعى ويلتجأ إليه فقالا لَئِنْ آتَيْتَنَا لئن وهبت لنا صالِحاً ولداً سوياً"(٢٤) .

غير أن الزمخشري يعود فيذكر أن الضميرين في (آتيتنا) و(لنكونن) يعودان على آدم وحواء وكل من يتناسل من ذرّيتهما ، توطئة لما يأتي بعد وهو جعل الضمير في (جعلا) لأولادهما على حذف مضاف ، يقول الزمخشري :" والضمير في (آتَيْتَنَا) و(لَنَكُونَنَّ) لهما ولكل من يتناسل من ذرّيتهما ، فَلَمَّا آتاهُما ما طلبَاه من الولد الصالح السوىّ جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ أي جعل أولادهما له شركاء، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وكذلك فِيما آتاهُما أي آتى أولادهما، وقد دلّ على ذلك بقوله (فَتَعالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ) حيث جمع الضمير. وآدم وحواء بريئان من الشرك"(٢٥) .

ويبين الزمخشري المراد بشركهم بقوله :"ومعنى إشراكهم فيما آتاهم الله: تسميتهم أولادهم بعبد العزى وعبد مناة وعبد شمس وما أشبه ذلك، مكان عبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم"(٢٦) .

وقد علق أبو حيان على ما ذكره الزمخشري بقوله :"وفي كلامه تفكيك للكلام عن سياقه"(٢٧) .

ووجه تفكيك الكلام عدم اتساق الضمائر الأول في عودها على مرجع واحد ، فالمقصود بـ(نفس واحدة) هو آدم عليه السلام ، والمقصود بـ(زوجها) حواء ، وعلى هذا فالضمير المرفوع في (تغشاها) يعود إلى آدم ، والضمير المنصوب يعود على حواء ، والضمير المرفوع في (حملت) و(مرت) و(أثقلت) يعود على حواء ، والضمير المرفوع في (دعوا) يعود على آدم وحواء ، والضمير المجرور في (ربهما) يعود على آدم وحواء ، والضمير المرفوع في (آتيتنا) و(لنكونن) يعود على آدم وحواء ، وتبعا لهذا فإن الضمير المنصوب في (آتاهما) والضمير المرفوع في (جعلا) يعود على آدم وحواء .

غير أن الزمخشري جعل الضمير المرفوع في (جعلا) والضمير المنصوب في (آتاهما) لأولادهما ؛ حيث يقول :"جَعَلا لَهُ شُرَكاءَ أي جعل أولادهما له شركاء، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وكذلك فيما آتاهُما أي آتى أولادهما"، وكان سياق الكلام يقتضي أن تعود الضمائر كلها على مرجع واحد ؛ لأن الأصل في الضمائر أن تتناسق في عودها على مرجع واحد ؛ لأن تناسب الضمائر أولى من تنافرها ، حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر النظم الذي هو أم إعجاز القرآن ، وهو ما ذهب إليه الزمخشري نفسه حيث يقول ـ في قوله تعالى : ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ﴾

(٢٨) ـ :"والضمائر كلها راجعة لموسى ؛ ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة ؛ لما يؤدي إليه من تنافر النظم ، فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت ، وكذلك الملقى إلى الساحل .

قلت : ما ضرك لو قلت : المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت حتى لا تفرق الضمائر فيتنافر النظم الذي هو أم إعجاز القرآن[٢٩] .

ولأن قوله (لئن آتيتنا صالحا) داخل في حيز الدعاء الذي فاعله آدم وحواء ، وجعل أبنائهما معهما شركاء دون أن يسبق لهم ذكر في (دعوا) إقحام للشيء فيما ليس منه .

ومما اختلف المفسرون في مرجع الضمير فيه قوله تعالى :"وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسابَهُ وَاللهُ سَرِيعُ الْحِسابِ"[٣٠] .

حيث استظهر أبو حيان أن يكون قوله (يحسبه الظمآن) من صفات السراب ، وأن المراد بالظمآن مطلق الظمآن لا الكافر الظمآن ، كما استظهر أن تكون الضمائر المرفوعة في (جاءه) و(يجده) و(وجد) عائدة على الظمآن ، قال أبو حيان :"، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ (يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ) هُوَ مِنْ صِفَاتِ السَّرَابِ ، وَلَا يَعْنِي إِلَّا مُطْلَقَ الظَّمْآنُ لَا الْكَافِرَ الظَّمْآنُ ، ..... ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ تَعَالَى شَبَّهَ أَعْمَالَهُمْ فِي عَدَمِ انْتِفَاعِهِمْ بِهَا بِسَرَابٍ صِفَتُهُ كَذَا ، وَأَنَّ الضَّمَائِرَ فِيمَا بَعْدَ الظَّمْآنُ لَهُ ، وَالْمَعْنَى فِي (وَوَجَدَ اللهَ عِنْدَهُ) أَيْ : وَوَجَدَ مَقْدُورَ الله عَلَيْهِ مِنْ هَلَاكٍ بِالظَّمَأِ عِنْدَهُ ، أَيْ : عِنْدَ مَوْضِعِ السَّرَابِ فَوَفَّاهُ مَا كُتِبَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ الْمَحْسُوبُ لَهُ ، وَاللهُ مُعَجِّلٌ حِسَابَهُ لَا يُؤَخِّرُهُ عَنْهُ ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُتَنَاسِقًا آخِذًا بَعْضُهُ بِعُنُقِ

بَعْضٍ ، وَذَلِكَ بِاتِّصَالِ الضَّمَائِرِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَيَكُونُ هَذَا التَّشْبِيهُ مُطَابِقًا لِأَعْمَالِهِمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمُ اعْتَقَدُوهَا نَافِعَةً فَلَمْ تَنْفَعْهُمْ وَحَصَلَ لَهُمُ الْهَلَاكُ بِإِثْرِ مَا حُوسِبُوا"(٣١) .

وذهب الزمخشري إلى أن الظَّمْآنُ هُوَ الْكَافِرَ حَتَّى تَطَّرِدَ الضَّمَائِرُ فِي (جاءَهُ) و(لَمْ يَجِدْهُ) و(وَجَدَ) و(عِنْدَهُ) و(فَوَفَّاهُ) لِشَخْصٍ وَاحِدٍ ، فذهب إلى أن الضمائر المرفوعة في (جاءه) و(يجده) و(وجد) والضميرين المجرورين في (عنده) و(حسابه) والضمير المنصوب في (وفاه) ترجع إلى الظمآن ، يقول الزمخشري :"شَبَّهَ مَا يَعْمَلُهُ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ الْإِيمَانَ وَلَا يَتَّبِعُ الْحَقَّ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي يَحْسَبُهَا أَنْ تَنْفَعَهُ عِنْدَ الله وَتُنْجِيَهُ مِنْ عَذَابِهِ ، ثُمَّ يَخِيبُ فِي الْعَاقِبَةِ أَمَلُهُ وَيَلْقَى خِلَافَ مَا قَدَّرَ ـ بِسَرَابٍ يَرَاهُ الْكَافِرُ بِالسَّاهِرَةِ وَقَدْ غَلَبَهُ عَطَشٌ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَيَحْسَبُهُ مَاءً ، فَيَأْتِيهِ فَلَا يَجِدُ مَا رَجَاهُ ويجد زبانية اللهِ عِنْدَهُ ، يَأْخُذُونَهُ فَيَعْتِلُونَهُ إلى جهنم فَيَسْقُونَهُ الْحَمِيمَ وَالْغَسَّاقَ"(٣٢) .

وحسنه السمين الحلبي وجعله الأَوْلَى لاتساق الضمائر(٣٣) .

وعلق أبو حيان على ما ذهب إليه الزمخشري بقوله :"وَأَمَّا فِي قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ : فَإِنَّهُ وَإِنْ جَعَلَ الضَّمَائِرَ لِـ(لظَّمْآنِ) لَكِنَّهُ جَعَلَ (الظَّمْآنُ) هُوَ الْكَافِرَ ، وَهُوَ تَشْبِيهُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ ، كَمَا قَالَ.: وَشَبَّهَ الْمَاءَ بَعْدَ الْجَهْدِ بِالْمَاءِ"(٣٤) .

وأجاز ابن عطية في هذه الآية وجهين :

أحدهما : أن يكون الضميران المنصوبان في (جاءه) و(لم يجده) عائدين على موضع السراب أو على السراب نفسه ، ويكون في الكلام متروك يدل عليه الظاهر ، تقديره : والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى

إذا جاء هذا الظمآن السراب لم يجد السراب شيئا فكذلك الكافر يوم القيامة يظن عمله نافعا ، وعلى هذا يكون الضميران المرفوعان في (جاء) و(يجد) عائدين على الظمآن ويكون الضمير في (وجد) عائد على الكافر.

الآخر : أن يكون الضميران المنصوبان في (جاءه) و(لم يجده) عائدين على العمل الذي يدل عليه قولهم (أعمالهم) ويكون المثل تاما عند قوله (ماء) ولا يكون في الكلام متروك ، وعلى هذا تكون الضمائر المرفوعة في (جاء) و(يجد) و(وجد) عائدة على الكافر .

قال ابن عطية :" ويريد بـ(جاءه) جاء موضعه الذي تخيله فيه ، ويُحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِي (جاءَهُ) عَلَى السَّرَابِ(٣٥) ، ثُمَّ يكون فِي الْكَلَامِ بعد ذلك مَتْرُوكٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ ، تَقْدِيرُهُ : فَكَذَلِكَ الْكَافِرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَظُنُّ عَمَلَهُ نَافِعًا حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً ، وَيَحْتَمِلُ الضَّمِيرِ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْعَمَلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (أَعْمالُهُمْ) ، وَيَكُونُ تَمَامُ الْمَثَلِ فِي قَوْلِهِ (مَاءً) ، وَيَسْتَغْنِي الْكَلَامُ عَنْ مَتْرُوكٍ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ، لَكِنْ يَكُونُ فِي الْمَثَلِ إِيجَازٌ وَاقْتِضَابٌ لِوُضُوحِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِهِ، (وَوَجَدَ الله عِنْدَهُ) أَيْ بِالْمُجَازَاةِ ، وَالضَّمِيرُ فِي (عِنْدَهُ) عَائِدٌ عَلَى الْعَمَلِ"(٣٦) .

وذهب بعض المفسرين إلى أن الضمير في (وجد) للكافر الذي ضرب له الظمآن مثلا ، قال أبو حيان :"وَغَيْرُهُ ـ يعني غير الزمخشري ـ غَايَرَ بَيْنَ الضَّمَائِرِ ، فَالضَّمِيرُ فِي (جاءَهُ) و(لَمْ يَجِدْهُ) لِلظَّمْآنِ ، وَفِي (وَوَجَدَ) لِلْكَافِرِ الَّذِي ضَرَبَ لَهُ مثلا بالظمآن ، أَيْ : وَوَجَدَ هَذَا الْكَافِرُ وَعْدَ اللهِ بِالْجَزَاءِ عَلَى عَمَلِهِ بِالْمِرْصَادِ فَوَفَّاهُ حِسابَهُ عَمَلَهُ الَّذِي جَازَاهُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ أُبَيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ

وَمُجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ ، وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي (وَوَجَدَ) بَعْدَ تَقَدُّمِ الْجَمْعِ[٣٧] حَمْلًا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْكُفَّارُ "[٣٨] .

وعقب أبو حيان على هذين القولين بقوله :"وَأَمَّا فِي قَوْلِ غَيْرِهِ - يعني غير الزمخشري - فَفِيهِ تَفْكِيكُ الْكَلَامِ ؛ إِذْ غَايَرَ بَيْنَ الضَّمَائِرِ وَانْقَطَعَ تَرْصِيفُ الْكَلَامِ بِجَعْلِ بَعْضِهِ مُفْلِتًا مِنْ بَعْضٍ"[٣٩] .

قطع العامل عن المعمول مع اقتضائه إياه المقصود بالاقتضاء[٤٠] احتياج العامل إلى ما به يتم المعنى ويتسق ، ويعد الاقتضاء أساء ارتباط الكلام بعضه ببعض ، وهو يدل على حاجة العامل للمعمول ليتم به المعنى ، قال ابن الحاجب :" وقال: قولنا: العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي"[٤١] ، وقد نص العكبري على أن علة العمل الاقتضاء[٤٢]؛ ولذلك احتج من يرى أن المبتدأ هو العامل في الخبر ، بأنَّ الابتداء يَقتضي المُبتدأ ، والمُبتدأُ يَقتضي الخَبر، فأضيفَ العملُ إلى أَقرب المُقتضيين وأقواهما[٤٣].

فالاقتضاء يؤدي إلى تماسك النص ويجعله وحدة واحدة تؤدي معنى متكاملا ، فإذا اقتضى العامل معمولا ثم انقطع عنه كان هذا سببا في تفكيك الكلام بعضه من بعض ونقض عراه ، وهو ما التفت إليه أبو حيان في أثناء تفسيره قوله تعالى :" إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ"[٤٤] .

فالمعنى أن الله عز وجل "ضَرَبَ مَثَلًا عَجِيبًا غَرِيبًا لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا ؛ حيث شبه الدنيا في سرعة زوالها وانقضائها بعد تزيينها في عيون أصحابها بالنبات الذي نما وأينع ثم صار حطاما وآل أمرها إلى الفناء[٤٥] ، قال الزمخشري :" هذا من

التشبيه المركب، شبهت حال الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد الإقبال، بحال نبات الأرض في جفافه وذهابه حطاماً بعد ما التف وتكاثف، وزين الأرض بخضرته ورفيفه"[٤٦] .

والظاهر هنا أن النبات اختلط بالماء ، وَمَعْنَى الِاخْتِلَاطِ : تَشَبُّثُهُ بِهِ وَتَلَفُّفُهُ إِيَّاهُ وَقَبُولُهُ لَهُ[٤٧] ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي لَهُ مَجْرَى الْغِذَاءِ ، فَتَكُونُ (الْبَاءُ) لِلْمُصَاحَبَةِ ، قال الزمخشري :"فَاخْتَلَطَ بِهِ فاشتبك بسببه حتى خالط بعضه بعضاً"[٤٨] ، وإلى هذا ذهب ابن عطية حيث يقول :" وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ : ووَصَلَتْ فرقة فرفع (النبات) على ذلك بقوله (اختلط) أَيِ : اخْتَلَطَ النَّبَاتُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بِسَبَبِ الْمَاءِ"[٤٩] .

وعلى قول الزمخشري وابن عطية تكون الْبَاءُ فِي قوله (بِهِ) لِلسَّبَبِيَّةِ ، وسواء أكانت الباء للمصاحبة أم للسببية[٥٠] فإن الفعل (اختلط) يطلب (نبات) فاعلا له.

غير أن ابن عطية ذكر أن بعض القراء وقف على قوله (فاختلط) على معنى (فاختلط الماء بالأرض) ، ثم استأنف (به نبات الأرض) على الابتداء والخبر المقدم حيث يقول ابن عطية :"ويحتمل على هذا أن يعود الضمير في به على (الماء) أو على (الاختلاط) الذي يتضمنه الفعل"[٥١] .

وعلق أبو حيان على ما ذكره ابن عطية بقوله :"وَأَبْعَدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي قَوْلِهِ (فَاخْتَلَطَ) هُوَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَاءِ ، أَيْ : فَاخْتَلَطَ الْمَاءُ بِالْأَرْضِ ، وَيَقِفُ هَذَا الذَّاهِبُ عَلَى قَوْلِهِ (فَاخْتَلَطَ) ، وَيَسْتَأْنِفُ (بِهِ نَبَاتُ) عَلَى الِابْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ الْمُقَدَّمُ ،.....، وَالْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ (فَاخْتَلَطَ) لَا يَجُوزُ ، وَخَاصَّةً فِي الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُ تَفْكِيكٌ لِلْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ الصَّحِيحِ الْمَعْنَى ، الْفَصِيحِ اللَّفْظِ ، وَذَهَابٌ إِلَى اللُّغْزِ وَالتَّعْقِيدِ ، وَالْمَعْنَى الضَّعِيفِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِإِظْهَارِ الِاسْمِ

الَّذِي الضَّمِيرُ فِي كِنَايَةٍ عَنْهُ ، فَقِيلَ : بِالِاخْتِلَاطِ نَبَاتُ الْأَرْضِ، أَوْ بِالْمَاءِ نَبَاتُ الْأَرْضِ . لَمْ يَكَدْ يَنْعَقِدُ كَلَامًا مِنْ مُبْتَدَإٍ وَخَبَرٍ ؛ لِضَعْفِ هَذَا الْإِسْنَادِ ، وَقُرْبِهِ مِنْ عَدَمِ الْإِفَادَةِ ، وَلَوْلَا أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةَ ذَكَرَهُ وَخَرَّجَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ لَمْ نَذْكُرْهُ فِي كِتَابِنَا"(٥٢) .

وتعليل أبي حيان يرجع إلى أمور:

١- أن في قطع العامل (فاختلط) عن المعمول (نبات) تفكيك للكلام ؛ لأن المعنى يطلبه واللفظ يقتضيه.

٢. أنه ذَهَابٌ إِلَى اللُّغْزِ وَالتَّعْقِيدِ ، وَالْمَعْنَى الضَّعِيفِ ،وهو خلاف المتبادر إلى الذهن .

٣. أن التركيب على هذا التقدير لا ينعقد منه كلاما ؛ لأنه لا يفيد ، وشرط الكلام الإفادة .

وهي أمور تظهر اهتمام أبي حيان بقوة التركيب وصحة المعنى ووضوحه وعدم وقوع المخاطب في اللبس ؛ لأن قوله (ذهاب إلى اللغز والتعقيد) يعني أن الوصول إلى هذا المعنى على هذا الوجه مما يحتاج إلى إعمال فكر وتخيل مع عدم وضوح دلالة اللفظ عليه ، ثم إن هذا المعنى الذي يصل إليه المخاطب بعد كد الذهن هو معنى ضعيف ؛ لأنه لا يضيف شيئا فكأن الفائدة غير متحققة ثم إن هذا المعنى الضعيف الذي أريد هو خلاف المتبادر إلى الذهن والذي يدل عليه ظاهر اللفظ ، وقد اعتذر أبو حيان عن ذكر هذا الضعيف بأن ابن عطية ذكره حيث يقول أبو حيان :" وَلَوْلَا أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةَ ذَكَرَهُ وَخَرَّجَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ لَمْ نَذْكُرْهُ فِي كِتَابِنَا"(٥٣) .

قطع المعطوف عن المعطوف عليه

يأخذ المعطوف حكم المعطوف عليه ويكون داخلا معه تحت العامل متمما له في المعنى ؛ "لأن من شأنهم أن يحملوا المعطوف على ما حمل عليه"(٥٤) ، وقد ألحَّ النحويون على إثبات إشراك المعطوف للمعطوف عليه في الحكم تبعا لشركته له في المعنى ؛ إذ بهما معا يتم المعنى المراد وتتحقق الفائدة المرجوة ، ولأن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد"(٥٥) ، قال المبرد :"واعلم أن المعطوف على الشيء يحل محله ؛ لأنه شريكه في العامل"(٥٦) ، ويؤكد هذا ابن الوراق هذا الأصل حيث يقول :"واعلم أن حكم المعطوف أ، يجري حكمه على ما يستحقه لو وليه عامل المعطوف عليه إذا كان شريكا له"(٥٧)

وما ذكره ابن الوراق هو معنى قولهم :" لأن المعطوف على الجواب جواب"(٥٨).

وقد راعى أبو حيان هذا الأصل في حديثه عن قوله تعالى :"ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء"(الأعراف ١٨٨) .

حيث يقول أبو حيان :"والظاهر أن قوله (وما مسني السوء) معطوف على قوله (لاستكثرت من الخير) ، فهو من جواب (لو) ، ويوضح ذلك أنه تقدم قوله (قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا) ، فقابل النفع بقوله (لاستكثرت من الخير) ، وقابل الضر بقوله (وما مسني السوء) ، ولأن المترتب على علم الغيب كلاهما ، وهما اجتلاب النفع واجتناب الضر"(٥٩) .

واختلفوا في تفسير معنى السوء :

فقيل : المراد الجدب .

وقيل : الموت .

وقيل : الغلبة عند اللقاء .

وقيل : الخسارة في التجارة .

وقيل : الفقر .

قال الزمخشري :"ولو كنت أعلم الغيب لكانت حالي على خلاف ما هي عليه من استكثار الخير واستغزار المنافع ، واجتناب السوء والمضار حتى لا يمسني شيء منها ، ولم أكن غالبا مرة ومغلوبا أخرى في الحروب ، ورابحا وخاسرا في التجارات ، ومصيبا ومخطئا في التقديرات"(٦٠) .

وذهب ابن عطية إلى أن قوله تعالى (وما مسني السوء) يحتمل وجهين :

أحدهما : أن (ما) معطوفة على قوله (لاستكثرت) أي تكون معطوفة على جواب (لو) ، وقدره بقوله : ولما مسني السوء .

الآخر : أن يكون الكلام مقطوعا تم في قوله (لاستكثرت من الخير) ، وابتدأ بنفي السوء عنه ، وهو الجنون الذي رموه به .

واستند ابن عطية في الوجه الثاني إلى تفسير مؤرج السدوسي أن السوءَ الجنونُ بلغة هذيل(٦١) .

وهو وجه سبق إليه الزجاج ، حيث يقول :"وقيل ــ أيضا ــ (وما مسني السوء) أي ما بي من جنون ؛ لأنهم نسبوا النبي صلى الله عليه وسلم إلى الجنون"(٦٢).

وقد علق أبو حيان على هذا الوجه بقوله :"وقيل : تم الكلام عند قوله (لاستكثرت من الخير) ، ثم أخبر أنه ما مسه السوء ، هو الجنون الذي رموه به ، وقال مؤرج السدوسي : السوء : الجنون بلغة هذيل ، وهذا القول فيه تفكيك لنظم الكلام واقتصار على أن يكون جواب (لو) (لاستكثرت من الخير) فقط ، وتقدير حصول علم الغيب يترتب عليه الأمران لا أحدهما ، فيكون إذ ذاك جوابا قاصرا"(٦٣) .

والصواب ما ذهب إليه أبو حيان من أن جملة (وما مسني السوء) معطوف على جواب (لو) ، والمعطوف على الجواب جواب ؛ لأن معرفته الغيب لا تنفعه إذا كان لا يستطيع أن يمنع عن نفسه الضر ، فالاستكثار من الخير وحده غير نافع إذا لم يستطع أن يدفع عن نفسه الضر .

الفصل بين الصلة وبين ما هو من تمامها

الاسم الموصول هو : ما افتقر إلى عائد أو خَلَفه وجملةٍ صريحةٍ أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية(٦٤) .

وذكر ابن يعيش أن معنى الموصول : أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم معناه اسما فإذا تم بما بعده كان حكمه كسائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلا ومفعولا ومضافا إليه ومبتدأ أو خبرا(٦٥) .

والموصولات كلها بنوعيها (النص والمشترك) تفتقر إلى صلة(٦٦) ، وهذه الصلة هي التي تجعل الاسم الموصول تاما يقع فاعلا ومفعولا ، وما يقع صلة نوعان : جملة ، وشبه جملة ، قال ابن جني :"واعلم أن هذه الأسماء لا تتم معانيها إلا بصلات توضحها وتخصصها ، ولا تكون صلاتها إلا الجمل أو الظروف ، ولا

بد في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول"[٦٧] .

وقد يعطف على جملة الصلة جملة أخرى فتأخذ حكمها ، وتشترك الجملتان معا في تمام معنى الموصول ، فتعامل الجملة المعطوفة معاملة جملة الصلة ؛ لأن المعطوف على الصلة صلة[٦٨] ، فلا يجوز الفصل بين الجملتين لأن الجملة المعطوفة صارت من الصلة فهي من تمام الموصول .

وعلى هذا لا يجوز الفصل بين أبعاض الصلة بما ليس منها كما يجوز الفصل بين جملة الصلة وبين الموصول حتى إن هشام ذكر أن "توكيد اسم الموصول قبل مجيء صلته شاذ"[٦٩] ؛ لأن التوكيد أجنبي عن الصلة وليس منها ، وحاجة اسم الموصول إلى الصلة أشد من حاجته إلى الإتباع بالتوكيد وغيره[٧٠] غير أنه لا يضر الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول الصلة[٧١]

ومما ورد في القرآن الكريم من عطف جملة على جملة الصلة قوله تعالى :"قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ القِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ"[٧٢].

وقد اختلف القراء في قراءة قوله تعالى : (خالصة) ، حيث قرأها نافع بالرفع ، وقرأها باقي السبعة بالنصب[٧٣] .

وتوجيه قراءة الرفع من وجهين[٧٤] :

أحدهما : أن تكون (خالصة) خبر للمبتدأ الذي هو (هي) ، وقوله (للذين آمنوا) و(يوم القيامة) متعلقان بـ(خالصة) ، وقوله (في الحياة الدنيا) متعلق بـ(آمنوا) ، والتقدير : قل هي خالصة للمؤمنين في الحياة الدنيا يوم القيامة ، أي خالصة يوم القيامة للمؤمنين في الحياة الدنيا ، على معنى أنها تخلص يوم القيامة لمن

آمن في الدنيا وإن كانت مشتركا فيها بينهم وبين الكفار في الدنيا .

الآخر : أن تكون خالصة خبرا بعد خبر ، والخبر الأول قوله (للذين آمنوا) ، وقوله (في الحياة الدنيا) متعلق بما تعلق به الاستقرار المقدر الذي تعلق به (للذين آمنوا) ، و(يوم القيامة) متعلق بـ(خالصة) ، والتقدير : قل هي مستقرة للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، وهي خالصة لهم يوم القيامة وإن كانوا في الدنيا يشاركهم فيها الكفار ، ويجوز على هذا أن يتعلق (في الحياة الدنيا) بـ(آمنوا) .

وتوجيه قراءة النصب أنه جعل (خالصة) حالا ، و(للذين آمنوا) خبر المبتدأ (هي) ، والجار والجرور (في الحياة الدنيا) متعلق بـ(آمنوا) أو بالاستقرار المقدر الذي تعلق به (للذين آمنوا) ، والتقدير : قل هي مستقرة للمؤمنين في الحياة الدنيا حال كونهم مقدرا خلوصها لهم يوم القيامة .

وأجاز الأخفش أن يتعلق (في الحياة الدنيا) بـ(أخرج) ، أي أخرجها في الحياة الدنيا[٧٥].

وأجاز أبو علي الفارسي أن يتعلق (في الحياة الدنيا) بمحذوف على أنه حال ، والعامل فيها ما يعمل في (للذين آمنوا) ؛ حيث قال :"ومن نصب خالصة كان حالا مما في قوله (للذين آمنوا) ، ألا ترى أن فيه ذكرا يعود إلى المبتدأ الذي هو (هي) ؟ فـ(خالصة) حال عن ذلك الذكر ، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل ، وهي متعلقة بمحذوف ، وفيه الذكر الذي كان يكون في المحذوف، ولو ذكر ولم يحذف ، وليس متعلقا بالخلوص كما تعلق به في قول من رفع"[٧٦].

غير أن أبا حيان نقل عن الفارسي كلامه بنصه حيث يقول أبو حيان :" وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ وَيَصِحُّ أَنْ يُعَلَّقَ قَوْلُهُ (فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيا) بِقَوْلِهِ (حَرَّمَ) ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ (أَخْرَجَ لِعِبادِهِ) ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ وَإِنْ فُصِلَ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِقَوْلِهِ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَلَامٌ يَشُدُّ الْقِصَّةَ وَلَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهَا جِدًّا ، كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ :"وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ"[٧٧] ، فَقَوْلُهُ (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى (كَسَبُوا) داخل في الصلة وَالتَّعَلُّقُ بِـ(أَخْرَجَ) هُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ، وَيَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ (وَالطَّيِّباتِ) وَيَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ (مِنَ الرِّزْقِ) انْتَهَى"[٧٨] .

فأبو علي الفارسي - في هذا النص الذي نقله أبو حيان - صحح ثلاثة أوجه[٧٩]:

- الوجه الأول : أن يكون (في الحياة الدنيا) متعلقا بـ(حرم) ، والتقدير : مَنْ حرَّم زينةَ الله في الحياة الدنيا؟ [٨٠] .

- الوجه الثاني : أن يكون (في الحياة الدنيا) متعلقا بـ(الطيبات) .

- الوجه الثالث : أن يكون (في الحياة الدنيا) متعلقا بـ(من الرزق) .

ومنع مكي ذلك ، حيث قال: ولا يحسن تعلق (في الحياة) بالرزق ؛ لأنك قد فرقت بينهما بقوله :"قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ"[٨١] ، يعني أن الرزقَ مصدر فالمتعلَّق به مِنْ تمامه كما هو من تمام الموصول، وقد فصلْتَ بينه وبين معموله بجملة أجنبية"[٨٢]

قال أبو حيان :"وتقادير أبي علي والأخفش فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة ، وهي تقادير أعجمية بعيدة عن البلاغة لا تناسب في كتاب الله تعالى ، بل لو قدرت في شعر الشنفرَى ما ناسب ، والنحاة الصرف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة"(٨٣) .

ووجه تفكيك الكلام على توجيه الأخفش أنه على تقدير (في الحياة الدنيا) متعلقا بـ(أخرج) يلزم منه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وهو قوله (والطيبات من الرزق) وقوله (قل هي للذين آمنوا) ، والمقرر أنه لا يعطف على الموصول إلا بعد تمام صلته ، وعلى هذا التقدير يكون قد عطف على موصوف الموصول قبل تمام صلة الموصول ؛ لأن (التي أخرج) موصول صفه لـ(زينة) ، وقوله (الطيبات) عطف على (زينة) ، جاء قبل (في الحياة الدنيا) ، فيكون قد فصل بين الموصول (التي أخرج) وبين تمام صلته (في الحياة الدنيا) بالمعطوف (والطيبات من الرزق) كما فصل بينهما بالجملة أيضا وهي (قل هي للذين آمنوا) .

وقد رد السمين الحلبي ما ذهب إليه الأخفش ، يقول السمين الحلبي :" وهذا قد ردَّه عليه الناسُ، فإنه يلزم منه الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبي وهو قولُه (وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرزق) وقولُه (قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ) ؛ وذلك أنه لا يُعْطَفُ على الموصول إلا بعد تمام صلته ، وهنا قد عطفت على موصوف الموصول قبل تمام صلته ؛ لأنَّ (التي أُخْرِجَ) صفة لـ(زينة) و(الطيبات) عطف على (زينة) ، وقوله (قل هي للذين) جملة أخرى قد فَصَلَت على هذا التقدير بشيئين"(٨٤) .

وحاول الفارسي أن يجيب عن تقدير الأخفش مسوغا له الفصل بين أبعاض الصلة بقوله :"ومن حجة أبي الحسن أن يقول : إن المفصول به في هذا الموضع بين ما لا يحسن الفصل بينهما بالأجنبي ــ ظرفٌ ، ولا يمتنع الفصل بالظرف وإن كان أجنبيا مما يفصل به بينهما ، ألا ترى أنهم لم يجيزوا : كانت زيدٌ الحمى تأخذ ؟ ولم يفصلوا بين الفاعل وفعله بالمفعول به ، ولو كان مكان المفعول به ظرف لأجازوا ذلك ، وذلك قولهم : إن في الدار زيدا قائم ، فأجازا الفصل بالظرف وإن كان أجنبيا من العامل والمعمول فيه"[٨٥] .

وجواب الفارسي هنا نظر فيه إلى أن الفصل واقع على قراءة الرفع بين المبتدأ وخبره (هي خالصة) بأجنبي هو (في الحياة الدنيا) لأنه على هذا التقدير متعلق بـ(أخرج) فيكون أجنبيا عن المبتدأ وخبره .

ولم ينظر الفارسي في هذا الجواب إلى الفصل بين الموصول (التي أخرج) وتمام صلته (في الحياة الدنيا) .

ووجه تفكيك الكلام على تقدير أبي علي الفارسي أن (في الحياة الدنيا) متعلق بـ(الرزق) يلزم منه أيضا الفصل بين الموصول وما هو من تمام صلته بجملة أجنبية ؛ إذ (الرزق) مصدر ، والمتعلق به من تمامه كما هو من تمام الموصول ، فعلى تقدير (في الحياة الدنيا) متعلقا بـ(الرزق) يكون قد فصل بينهما بجملة (قل هي للذين أمنوا)[٨٦] .

غير أن اللافت للنظر أن أبا حيان قد ذكر جوابا لأبي علي الفارسي غير الذي أورده ، أو أن أبا حيان فهم كلام الفارسي على غير مراده ، وزاد أبو حيان على كلام الفارسي ما ليس مذكورا على الرغم من أن أبا حيان نصَّ على أنه

قول أبي علي في الحجة ، ولعل هناك نسخة أخرى مختلفة لكتاب الحجة للفارسي وقف عليه الشيخ أبو حيان ونقل عنها هذا النص .

والمهم أن أبا حيان قد أجاب عن جواب الفارسي الذي ساقه مسوغا لكلام الأخفش بقوله :"وأما تشبيه ذلك بقوله (والذين كسبوا) فليس ما قاله بمتعين فيه ، بل ولا ظاهر"[٨٧] .

وبيانه أن (جزاء سيئة بمثلها) جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ اسم الموصول (الذين كسبوا) ، والرابط بين الجملة الاسمية الواقعة خبرا وبين المبتدأ محذوف ، وهو من أحسن الحذوف ؛ لأنه مجرور بـ(من) التبعيضية ، وقد نص النحاة على أنه ما كان كذلك كَثُر حذفه وحَسُن ، والتقدير : والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة منهم بمثلها ، وحذف الرابط هنا لدلالة المعنى عليه ، كما حذف من قولهم : (السمن منوان بدرهم) ، أي : منوان منه ، وقوله (وترهقهم ذلة) معطوف على (جزاء سيئة بمثلها)[٨٨] .

وما ذهب إليه أبو حيان هو الأقرب إلى الفصاحة وعدم التعقيد وهو المتبادر إلى الذهن ، غير أن الذي يعنينا هنا أن أبا حيان رد تقادير الأخفش وابي علي الفارسي لأن فيها تفكيكا للكلام وخروجا به عن الفصاحة لما فيه من الفصل بين الصلة وبين ما هو من تمام صلتها ؛ لأن ما تعلق بالصلة فهو من بعضها[٨٩] .

وعدم الفصل بين أبعاض الصلة بما ليس منها أصل يلتزم به النحويون ، يؤكد ذلك قول السمين الحلبي ـ في أثناء حديثه عن قوله تعالى :"إنما صنعوا كيد ساحر"[٩٠] ـ :" يعني أن (يوم القيامة) متعلّقٌ بـ(تُوَفَّوْن) فهو من تمامِ الصلة ، فلو كانت (ما) موصولةً لفَصَلْتَ بالخبرِ الذي هو (أجوركم) بين أبعاضِ الصلةِ التي هي الفعلُ ومعمولُه ، ولا يُخْبَر عن موصولٍ إلا بعد تمام صلتِه ، وهذا وإنْ كانَ من الواضحاتِ إلا أنَّ فيه تنبيهاً على أصولِ العلمِ"[٩١] .

الفصل بين القول ومعموله ومخالفة ترتيب التركيب

من الأصول النحوية عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، قال عبد القاهر الجرجاني :"اعلم أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي"(٩٢).

وقد نص العكبري على أنه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، وعلل لذلك بـ"أن العامل فِي الشَّيء كالعلَّة الْعَقْلِيَّة ، وَتلك لَا يفصل بَينهَا وَبَين معمولها"(٩٣) .

ومن المواضع التي اختلف النحويون في بيان معمول القول فيها قوله تعالى :" قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْناهُمْ سِرًّا وَعَلانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلالٌ * الله الذي ....."(٩٤) .

حيث جاء الفعل المضارع (يقيموا) مجزوما ، واختلف في جازمه ، وتبعا لذلك اختلف في معمول (قل) ، فذكر النحويون في معمول (قل) أقوالا :

القول الأول : أن معمول (قل) محذوف تقديره : أقيموا ، وأن الفعل (يقيموا) مجزوم في جواب (قل) ، تقديره : قُلْ لعبادي الذين آمنوا أقيموا وأنفقوا يُقيموا وينفقوا(٩٥) ، قال أبو علي الفارسي :"فقد حمل أبو الحسن نحو قوله: قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ ونحو ذلك من الآي ، على أنه أجري مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جوابا له في الحقيقة"(٩٦) ، يقول أبو حيان :"وَمَعْمُولُ (قُلْ) مَحْذُوفٌ ، تَقْدِيرُهُ : أَقِيمُوا الصَّلَاةَ يُقِيمُوا ، و(يُقِيمُوا) مَجْزُومٌ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَخْفَشِ(٩٧) وَالْمَازِنِيِّ"(٩٨) .

وهذا القول هو المختار عند أبي حيان ، وردَّ هذا القول بأنه لا يلزم من القول بالإقامة أن يقيموا ، وكم من تخلف عن الأمر[٩٩] وأجيب بأنه أمر المؤمنين بالإقامة لا الكافرين ، ولذلك أضافهم إليه تشريفا في قوله (قل لعبادي) ، والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشيء فعلوه لا محالة[١٠٠] .

قال مكي :"وفيه بعد ؛ لأنه ليس بجواب له على الحقيقة ؛ لأن أمر الله لنبيه ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة"[١٠١] .

القول الثاني : أن الفعل (يُقيموا) مجزوم في جواب (قل) على أنه تضمن معنى (بَلِّغْ) و(أَدِّ) ، ذكره ابن عطية حيث يقول :"ويحتمل أن يكون ــ أي : يقيموا ــ جوابَ الأمر الذي يعطينا معناه قوله (قُلْ)، وذلك أن يجعل (قُلْ) في هذه الآية بمعنى : بَلِّغْ وأَدِّ الشريعة يقيموا الصلاة ، وهذا كله على أن المقول هو: الأمر بالإقامة والإنفاق"[١٠٢] .

والحقيقة أن كلام ابن عطية مشكل لأنه على تضمين (قل) معنى (بَلِّغْ) و(أَدِّ) لا يكون هناك قول ولا مقول وإنما يكون الفعل (يقيموا) جوابا له ، غير أن ابن عطية يعود فيذكر أن هناك مقولا محذوفا ، وهو الأمر بالإقامة والإنفاق .

وقد اختلف أبو حيان والسمين الحلبي في تفسير كلام ابن عطية ، فذهب أبو حيان إلى أن معمول (قل) على كلام ابن عطية هو الشريعة ؛ حيث يقول أبو حيان :"وَمُتَعَلَّقُ الْقَوْلِ الْمَلْفُوظِ بِهِ أَوِ الْمُقَدَّرِ فِي هَذِهِ التخاريج هُوَ الْأَمْرُ بِالْإِقَامَةِ وَالْإِنْفَاقِ ، إِلَّا فِي قول ابنِ عَطية فَمُتَعَلَّقُهُ (الشَّرِيعَةُ) فَهُوَ أَعَمُّ ؛ إِذْ قدر (قُلْ) بِمَعْنَى : بَلِّغْ وأَدِّ الشَّرِيعَةَ"[١٠٣] .

وذهب السمين الحلبي إلى أن المفهوم من كلام ابن عطية أن معمول القول هو نفس (يقيموا) ، يقول السمين الحلبي :"وفي معمول (قُلْ) ثلاثةُ أوجهٍ : .....، الثاني : أنه نفسُ (يُقيموا) على ما قاله ابنُ عطية"[١٠٤] .

وكلام أبي حيان هو الصحيح ؛ لأنه قول ابن عطية :" أن يجعل قُلْ في هذه الآية بمعنى: بَلِّغْ وأدِّ الشريعة يقيموا الصلاة" ــ يفيد أن (يقيموا) جواب فعل الأمر، أما معموله فهو (الشريعة) .

القول الثالث : أن مقول القول محذوف تقديره (أقيموا) ، وأن الفعل المضارع (يقيموا) مجزوم في جواب الأمر المحذوف ، تقديره : قل لعبادي أقيموا وأنفقوا يقيموا وينفقوا[١٠٥] ، وهو قول المبرد[١٠٦] ، قال مكي :"وقال المبرد :"(يقيموا) جواب لأمر محذوف تقديره قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا"[١٠٧] .

قال ابن الشجري :"وذهب غيره ــ يعني الأخفش ــ إلى أنهن أجوبة أمر آخر مضمر تقديره : قل لعبادي قولوا التي هي أحسن يقولوا ، وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا ، ..... ، وهذا أوجه القولين ، ومن ذلك قوله تعالى :"قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة" ، والذي يوضح أن هناك أمرا آخر مضمرا أنَّ (قل) لابد له من جملة تُحْكَى به ، فالجملة المحكية به هي التي ذكرناها ؛ لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي : أقيموا الصلاة ، فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لـ(قل)"[١٠٨] .

قال أبو البقاء العكبري : "وهو فاسد لوجهين :

أحدهما : أن جواب الشرط يخالف الشرط ، إما في الفعل أو الفاعل أو فيها ، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ ، كقولك : قم تقم ، والتقدير على

ما ذكر في هذا الوجه : إن يقيموا يقيموا .

والوجه الثاني : أن الأمر المقدر للمواجهة ، و(يقيموا) على لفظ الغيبة ، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحدا"[١٠٩] .

وأجاب السمين الحلبي عن وجهي الفساد اللذين ذكرهما العكبري ، حيث يقول السمين الحلبي :"أما الإفساد الأول فقريب ، وأما الثاني فليس بشيء ؛ لأنه يجوز أن يقول : قل لعبدي أطعني يطعني ، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال"[١١٠] .

القول الرابع : أَنَّ مَعْمُولَ (قُلْ) هُوَ قَوْلُهُ : يُقِيمُوا ، وَهُوَ أَمْرٌ مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ مَحْذُوفَةٍ[١١١] ، والتقدير : قل لعبادي الذين آمنوا ليقيموا ، يقول الزجاج :"وجائز أن يكون مجزوماً بمعنى اللام إلا أنها أُسْقِطَتْ ؛ لأن الأمر قد دل على الغائب بـ(قُلْ) ، تقول : قل لزيد لِيَضْرِبْ عمراً ، وَإِنْ شئت قلت : قل لزيْدِ يَضْرِبْ عَمرا ، ولا يجوز : قل يضرب زَيْد عمرا ههنا بالجزم حتى تقول : ليضرب ؛ لأن لام الغائب ليس ههنا منها عوض إذا حذفتها"[١١٢].

وهو قول الْكِسَائِيُّ وَالزَّجَّاجُ وَجَمَاعَةٌ[١١٣] ويوضح الزمخشري هذا المذهب بقوله :"وجوزوا أن يكون (يقيموا) و(ينفقوا) بمعنى : ليقيموا ولينفقوا ، ويكون هذا هو المقول ، قالوا : وإنما جاز حذف اللام ؛ لأنّ الأمر الذي هو قُلْ عوض منه، ولو قيل: يقيموا الصلاة وينفقوا ابتداء بحذف اللام ، لم يجز"[١١٤] .

القول الخامس : أن معمول (قل) هو الفعل (يقيموا) وهو فعل مضارع بني لما كان في معنى الأمر[١١٥]، فهو مُضَارِعٌ بِلَفْظِ الْخَبَرِ صُرِفَ عَنْ لَفْظِ الْأَمْرِ ، فبني لوقوعه موقع فعل الأمر ، وَالْمَعْنَى : أَقِيمُوا ، وعليه فيكون الفعل (يقيموا) مبنيا ؛

لأنه في موضع الأمر ، وجوَّد الزجاج هذا الوجه حيث يقول :"وفيه غير وجه ، أجودها : أن يكون مبنياً ؛ لأنه في موضع الأمر"(١١٦) .

وَرُدَّ هذا القول بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُضَارِعًا بِلَفْظِ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ لَبَقِيَ عَلَى إِعْرَابِهِ بِالنُّونِ ، كَقَوْلِهِ :"هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ" ، ثُمَّ قَالَ :"تُؤْمِنُونَ" ، وَالْمَعْنَى : آمِنُوا .

، وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ أَنْ يُقِيمُوا ، وَرَدَّ هَذَا الرد .

القول السادس : أن الفعل (يقيموا) مجزوم بالطلب المتقدم لتضمنه معنى الشرط ، والتقدير : إِنْ تَقُلْ لَهُمْ أَقِيمُوا يُقِيمُوا ، قال سيبويه : "وإنما انجزم هذا الجواب ، كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ(إن تأتني) ؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه ، إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك) ، وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) ، فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قال : ائتني آتك ، فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيان آتك"(١١٧)

القول السابع : وهو أن الفعل (يقيموا) مجزوم في جواب شرط مقدر بعد فعل الأمر ، وذلك أن الْأَمْرِ مَعَهُ شَرْطٌ مُقَدَّرٌ ، تَقُولُ : أَطِعِ اللهَ يُدْخِلْكَ الْجَنَّةَ ، أَيْ : إِنْ تُطِعْهُ يُدْخِلْكَ الْجَنَّةَ ، قال الفراء :" وقال الله تبارك وتعالى :"قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللهِ" ، فـ(يَغْفِرُوا) فِي موضع جزم، والتأويل ـ والله أعلم ـ قل للذين آمنوا اغفروا ، على أنه شرط للأمر فيه تأويل الحكاية ، ومثله :"قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ" ، فتجزمه بالشرط (قل) ، وقال قوم : بنية الأمر فِي هذه الحروف : من القول والأمر والوصية. قيل لهم: إن كان جزم على الحكاية فينبغي لكم أن تقولوا للرجل فِي وجهه : قلت لك تقم ، وينبغي أن تقول: أمرتك تذهب معنا، فهذا دليل على أنه شرط للأمر"(١١٨) .

والفرق بين قولي سيبويه والفراء أنه على قول سيبويه الْأَمْرُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى الشَّرْطِ ، وأما على قول الفراء فالشَّرْطَ مُقَدَّرٌ بَعْدَ فِعْلِ الْأَمْرِ.

القول الثامن : ذكره ابن عطية ، وهو أنّ الجملة من قولِه (الله الذي خَلَقَ) إلى آخره هي مقول القول ، قال ابن عطية :"وقيل : إن المقول هو: الآية التي بعد ، أعني قوله :"الله الذي خلق السموات"[١١٩] .

ويترتب على هذا الوجه الذي ذكره ابن عطية تفكيك النَظم، وجَعْلُ جملةِ (يُقيموا الصلاة) إلى آخره مُفلتاً ممَّا قبلَه وبعدَه ، أو يكونُ جواباً فَصَل بين القولِ ومعمولِه ، يقول أبو حيان معلقا على هذا الوجه :"وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ـ أي ابن عطية ـ مِنْ كَون مَعْمُولِ الْقَوْلِ هُوَ قوله تعالَى :"اللهُ الَّذِي.. .. .. الْآيَةَ" تَفْكِيكٌ لِلْكَلَامِ ، يُخَالِفُهُ تَرْتِيبُ التَّرْكِيبِ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ (يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) كَلَامًا مُفْلَتًا مِنَ الْقَوْلِ وَمَعْمُولِهِ ، أَوْ يَكُونُ جَوَابًا فُصِلَ بِهِ بَيْنَ الْقَوْلِ وَمَعْمُولِهِ ، وَلَا يَتَرَتَّبُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ (اللهُ الَّذِي خَلَقَ السموات وَالْأَرْضَ) لَا يَسْتَدْعِي إِقَامَةَ الصَّلَاةِ وَالْإِنْفَاقَ إِلَّا بِتَقْدِيرٍ بَعِيدٍ جِدًّا"[١٢٠] .

ووجه تفكيك الكلام على هذا القول أنه إذا جعل قوله (الله الذي خلق السموات والأرض) مقولا للقول يكون قوله (يقيموا الصلاة) قد خرج من تحت القول وأفلت منه ، ويكون المعنى : قل لعبادي الله الذي خلق السموات والأرض ، ويكون قد فصل بين القول ومقوله بأجنبي وهو قوله (يقيموا الصلاة) ، وهو ما عناه أبو حيان بقوله :"يخالفه ترتيب التركيب" .

أو يكون على هذا التقدير ـ أيضا ـ يجعل (يقيموا الصلاة) جواب للقول ، وفيه أمران :

أولهما : أنه يخالف ترتيب التركيب أيضا ؛ لأن الأصل في هذا التركيب أن يلي القول المقول ثم يأتي الجواب المترتب على هذا المقول المحكي بالقول غير أنه على هذا التقدير يكون الجواب قد جاء قبل المقول فيشبه جواب الطلب الذي يسبق الطلب ، وهو ما يخالف المعهود .

والآخر : أن قوله (يقيموا الصلاة) لا تكون جوابا إلا تأويل بعيد جدا ومتكلف ، كأنه قال : قل لهم الله الذي خلق السموات والأرض يقيموا الصلاة ، وهذا بعيد ؛ لأن قوله (الله الذي خلق السموات والأرض) ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة .

وعلى هذا يكون الحق مع أبي حيان في رفضه هذا القول لما يؤدي من تفكيك الكلام ومخالفة المعنى الواضح من التركيب .

الخروج عن الظاهر ومخالفة المتبادر إلى الذهن

يعد اعتبار الظاهر والمتبادر إلى الذهن من الأصول المعتبرة في الاختيار والترجيح عند النحويين ، فقد يختارون رأيا ؛ لأنه يوافق الظاهر ويضعفون رأيا آخر ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وهذا منثور في كتب النحويين ، قال ابن يعيش :"والأول مذهب سيبويه ، واستدلاله صواب ؛ لأنه الظاهر ، وما ذكرناه تأويل على خلاف الظاهر ، والأخذ بالظاهر هو الوجه"[١٢١] ، ويقول ابن هشام :"ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول ، وأنه المتبادر إلى الذهن"[١٢٢] .

ومن تضعيفهم قولا على أساس مخالفة الظاهر قول ابن يعيش :"وهو ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر ، وإنما يصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة"(١٢٣) ، ومثله قول الأشموني :"وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف ؛ لأنه خلاف الظاهر"(١٢٤) .

وهذا مما يبين مراعاتهم للظاهر حتى جعل بعضهم "مدار الْكَلَام على مُحَافظَة الظَّاهِر ورعاية الْمُتَبَادر"(١٢٥) ، ولا يصار إلى غيره إلا لمانع ، قال العكبري :"ولا يترك الظاهر إلى غيره إلا لدليل مانع من الظاهر"(١٢٦) ، وما أحسن ما قاله ابن جني في بيان اعتناء النحويين برعاية الظاهر حيث يقول :"وهذا أيضا مما يبصرك بقوة الأخذ بالظاهر عندهم وأنه مكين القدم راسيها في رأسهم"(١٢٧) ، وقد جعله ابن هشام من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها ، حيث يقول :"الجهة العاشرة : أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض"(١٢٨) .

وقد حرص أبو حيان على مراعاة الظاهر والمتبادر إلى الذهن ، وجعله أساسا للاختيار في مواضع عديدة ، ومن ذلك اختياره في قوله تعالى :"وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُم بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولاً كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ * الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتاً عِندَ الله وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ الله عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ"(١٢٩) .

قال أبو حيان :" وَالْأَوْلَى فِي إِعْرَابِ هَذَا الْكَلَامُ أَنْ يَكُونَ (الَّذِينَ) مُبْتَدَأً وَخَبَرُهُ (كَبُرَ) ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ (يُجَادِلُونَ) ، وَهَذِهِ الصِّفَةُ مَوْجُودَةٌ

فِي فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ، وَيَكُونُ الْوَاعِظُ لَهُمْ قَدْ عَدَلَ عَنْ مُخَاطَبَتِهِمْ إِلَى الإِسْمِ الْغَائِبِ ؛ لِحُسْنِ مُحَاوَرَتِهِ لَهُمْ وَاسْتِجْلاَبِ قُلُوبِهِمْ وإبراز ذلك في صورة تذكيرهم ، ولا يفجؤهم بالخطاب ، وفي قوله (كبر مقتا) ضرب من التعجب والاستعظام لجدالهم ، والشهادة على خروجه عن إشكاله من الكبائر ، (كذلك) أي مثل ذلك الطبع على قلوب المجادلين يطبع الله ، أي يختم بالضلالة ويحجب عن الهدى"[١٣٠] .

وذكر أن النحويين جوزوا في قوله (الذين يجادلون) أن يكون[١٣١] :

أ- بدلا من (مَنْ) في قوله (من هو مسرف مرتاب) ، والتقدير : كذلك يضل الله الذين يجادلون ، وجاز أن تبدل (الذين) مع أنه جمع من (مَنْ) مراعاة لمعنى (من) .

ب - نعتا لـ(من) في قوله (من هو مسرف مرتاب) وجاز أن يكون وصفا مع أنه جمع مراعاة لمعنى (من) .

ج - عطف بيان من (مَنْ) في قوله (من هو مسرف مرتاب) ، والتقدير : كذلك يضل الله الذين يجادلون .

د - أن يكون (الذين) مبتدأ على تقدير مضاف محذوف ، والخبر (كبر مقتا) ، ولا بد من تقدير مضاف محذوف ؛ لكي يعود الضمير المرفوع المستتر في (كبر) عليه ، ويكون هو رابط جملة الخبر بالمبتدأ ، والتقدير : جدال الذين يجادلون كبر مقتا .

هـ - أن يكون (الذين) مبتدأ من غير تقدير مضاف محذوف والخبر (كبر مقتا) ، ويكون فاعل (كبر) ضميرا عائدا على جدالهم المفهوم من قوله (ما يجادل) ، والتقدير : كبر جدالهم مقتا .

وعلى هذا ففاعل (كبر) إما أن يكون[١٣٢] :

١. ضميرا يعود على جدالهم المفهوم من (يجادلون) ، وجعله أبو حيان الأولى[١٣٣] .

٢. ضميرا يعود على المضاف المحذوف ، والتقدير : جدال الذين كفروا كبر مقتا.

٣ـ ضميرا يعود على (مَنْ) في قوله (من هو مسرف مرتاب) ، على أن يكون (الذين يجادلون) صفة أو بدلا أو عطف بيان .

وعلى هذا الوجه يكون قد راعى أولا لفظ (من) في قوله (من هو مسرف مرتاب)، ثم يكون قد راعى معنى (من) ثانيا في قوله (الذين يجادلون) ، ثم يكون قد راعى لفظ (من) ثالثا في قوله (كبر) .

وأجاز الزمخشري أن يكون (الذين يجادلون) مبتدأ ، و(بغير سلطان أتاهم) خبرا ، وفاعل (كبر) قوله (كذلك) ، قال الزمخشري :"ويحتمل أن يكون (الَّذِينَ يُجادِلُونَ) مبتدأ، و(بِغَيْرِ سُلْطانٍ أَتاهُمْ) خبرا ، وفاعل (كبر) قوله (كَذلِكَ) ، أي : كبر مقتا مثل ذلك الجدال، و(يَطْبَعُ الله) كلام مستأنف"[١٣٤] .

ورد أبو حيان ما أجازه الزمخشري ، فرد أولا إجازته أن يكون (الذين يجادلون) مبتدأ ، و(بغير سلطان أتاهم) خبرا كما رد إجازته أن يكون (كذلك) فاعل (كبر) لأنه يؤدي إلى تفكيك الكلام ، يقول أبو حيان :"وَهَذَا الَّذِي أَجَازَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ، فَكَيْفَ فِي كَلَامِ الله ؟ لِأَنَّ فِيهِ تَفْكِيكَ الْكَلَامِ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَارْتِكَابُ مَذْهَبِ الصَّحِيحِ خِلَافُهُ ، أَمَّا تَفْكِيكُ الْكَلَامِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ (بِغَيْرِ سُلْطَانٍ) مُتَعَلِّقٌ بِـ(يجادلون)، ولا يتعقل جعله خبرا لِـ(الَّذِينَ) ؛ لِأَنَّهُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ ؛ فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ : الَّذِينَ يُجادِلُونَ فِي آياتِ الله كائنون ، أَوْ مُسْتَقِرُّونَ بِغَيْرِ سُلْطانٍ ، أَيْ فِي غَيْرِ سُلْطَانٍ ؛ لأن الباء إذ ذَاكَ ظَرْفِيَّةٌ خَبَرٌ عَنِ الْجُثَّةِ ،

وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ (يَطْبَعُ) أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ فِيهِ تَفْكِيكُ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ (كَذلِكَ يَطْبَعُ) أَوْ (نَطْبَعُ) إِنَّمَا جَاءَ مَرْبُوطًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ ، فَكَذَلِكَ هُنَا ، وَأَمَّا ارْتِكَابُ مَذْهَبِ الصَّحِيحِ خِلَافُهُ ، فَجَعَلَ الْكَافَ اسْمًا فَاعِلًا بِـ(كبر) ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشَ ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، أَعْنِي نَثْرَهَا : جَاءَنِي كَزَيْدٍ ، تُرِيدُ : مِثْلَ زَيْدٍ ، فَلَمْ تَثْبُتِ اسْمِيَّتُهَا ، فَتَكُونُ فَاعِلَةً"[١٣٥] .

ووجه تفكيك الكلام على تقدير الزمخشري من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : مخالفة الظاهر ؛ لأن المتبادر إلى الذهن أن قوله (بغير سلطان) متعلق بـ(يجادلون) ، والمعنى : يجادلون بغير برهان ولا دليل .

ولأنه يترتب على هذا التقدير أن يكون ظرف الزمان خبرا عن الجثة ؛ لأن الباء دالة على الظرفية ، قال المرادي ـ وهو يعدد معاني الباء ـ :"السادس : الظرفية ، وعلامتها أن يحسن في موضعها (في) نحو : "ولقد نصركم الله ببدر) [١٣٦] (وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل) [١٣٧] ، وهي كثيرة في الكلام"[١٣٨] ، وإذا ثبت أن الباء للظرفية فلا يجوز الإخبار بها عن الجثة ، وهذا مذهب الجمهور ، قال أبو حيان :"وذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل ، سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بـ(في)"[١٣٩] .

وعلة عدم جواز الإخبار بالزمان عن الجثة يشرحه العكبري حيث يقول :"وإنما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثة لعدم الفائدة ، ؛ إذ كانت الجثة غير مختصة بزمان دون زمان ، ألا ترى أن قولك : زيد غدا ، إذا أردت مستقر غدا ـ لا يفيد ؛ إذ هو مستقر في كل زمان ، وعلم السامع بذلك ثابت"[١٤٠] .

الوجه الثاني : أن يترتب على هذا التقدير قطع الكلام المتصل بعضه ببعض ؛

لأن المعنى يتم وينتهي عند قولك (كذلك) ثم يستأنف كلاما جديدا ، وهو (يطبع الله على قلب كل متكبر جبار) ، فيكون قد قطع أواصر الكلام وفصل (يطبع) عما قبلها ، والذي ورد في القرآن من نحو هذا إنما يتصل بعضه ببعض[١٤١] .

الوجه الثالث : أن الزمخشري اختار مذهبا خلاف الصحيح ، وبيان ذلك أن البصريين منعوا وقوع الكاف اسما وأجازه الأخفش وأبو البقاء وابن عطية وابن مالك ، يقول ابن مالك :"ومثال وقوعها اسما محكوما بفاعليته قول الشاعر :

أَتَنْتَهُون ولن ينهى ذوي شَطَط كالطَّعْن يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُل"[١٤٢]

والحق أن أبا حيان نفسه قد أقر بثبوت وقوع الكاف اسما في لسان العرب ، حيث يقول :"وَمَجِيءُ الكافِ اسْمًا فَاعِلَةً، ومبتدأ وَمَجْرُورَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ ثَابِتٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، وَتَأْوِيلُهَا بَعِيدٌ"[١٤٣] .

مخالفة الظاهر وقطع الكلام المرتبط بعضه ببعض

الفعل (ردف) أصله التعدي لأنه بمعنى (تبع) و(لحق) غير أن اللام جاءت بعده في قوله تعالى :"قُلْ عَسى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ"(١٤٤) ، فاختلف في توجيهه :

الوجه الأول : أن الفعل (ردف)(١٤٥) ضمن معنى فعل لازم ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ بِـ(أَزِفَ) وَ(قَرُبَ) لَمَّا كَانَ يَجِيءُ بَعْدَ الشَّيْءِ قَرِيبًا مِنْهُ ضِمْنَ مَعْنَاهُ(١٤٦) ، وفاعله (بعض الذي) ، والضمير في (لكم) مفعوله تعُدي إليه الفعل باللام ، قال ابن هشام :"وأما (ردف لكم) فالظاهر أنه ضمن معنى اقترب ، فهو مثل :"اقترب للناس حسابهم"(١٤٧)(١٤٨) ، واستظهره السمين الحلبي حيث قال :"فيه أوجه أظهرها أن ردف ضمن معنى فعل يتعدى باللام ، أي : دنا وقرب وأزف"(١٤٩) .

الوجه الثاني : **أن الفعل (ردف)** على بابه من التعدي ، والضمير في (لكم) مفعوله والأصل : ردفكم ، واللام زائدة لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في قوله تعالى :"ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة"(١٥٠) ، و(بعض الذي) فاعله ، قال المبرد :"وقال بعض المفسرين ـ في قوله :"قل عسى أن يكون ردف لكم" ـ معناه : ردفكم ، وتقول : لزيد ضربت ولعمرو أكرمت إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت عليه ، فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسنا ، وحذفه أحسن ؛ لأن جميع القرآن عليه"(١٥١) .

وزيادة اللام ليس بقياس ، قال الزجاجي :"وهذا ليس بمقيس ، أعني إدخال اللام بين المفعول والفعل ، وإنما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها ، ألا ترى أنه غير جائز أن يقال : ضربت لزيد ، وأكرمت لعمرو ، وأنت تريد : ضربت زيدا وأكرمت عمرا"[١٥٢] .

ويفصل المرادي القول في زيادة اللام حيث يقول :"ولا تزاد إلا مع مفعول به لتعديه إلى واحد ، وزيادتها ضربان :

قياسية : وهي تزاد مقوية لعامل ضعيف بالتأخير ، نحو :"إن كنتم للرؤيا تعبرون"[١٥٣] ، أو بالفرعية ، نحو :"فعال لما يريد"[١٥٤] .

وغير قياسية : وهي في غير ذلك ، نحو :"ردف لكم" ، وقد أُوِّل على التضمين"[١٥٥] .

الوجه الثالث : أن الفعل على بابه من التعدي ، واللام للعلة داخلة على المفعول لأجله ، والمفعول به محذوف ، والتقدير : ردف الخلق لأجلكم ، ، قال السهيلي:" وهذا مثل توله تعالى: (عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ) ، ليست اللام لام المفعول ـ كما زعموا ـ ولا هي زائدة ، ولكن (ردف) فعل متعد ومفعولها غير هذا الاسم ، ..... ، ومعنى (ردف) تبع وجاء على الأثر، فلو حملته على الاسم المجرور لكان المعنى غير صحيح إذا تأملته ، ولكن المعنى: ردف لكم استعجالكم وقولكم ؛ لأنهم قالوا : (متى هذا الوعد) ، ثم حذف المفعول الذي هو القول والاستعجال ؛ اتكالاً على فعل السامع ، ودلت اللام على الحذف لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أن يكون مفعولاً ، وآذنت أيضاً بفائدة أخرى ، وهي معنى (عجل لكم) ، فهي متعلقة بهذا المعنى ، فصار معنى الكلام : قل : عسى أن يكون عجل لكم

بعض الذي تستعجلون ، فردف قولكم واستعجالكم ، فدلت (ردف) على أنهم قالوا : واستعجلوا ، ودلت اللام على المعنى الآخر ، فانتظم الكلام أحسن نظام واجتمع الإيجاز مع التمام"[١٥٦] .

قال أبو حيان :"وهذا ضعيف"[١٥٧] .

الوجه الرابع : أن الفعل محمول على مصدره ، أي : الرادفة لكم ، و(بعض) على تقدير : رادفة بعض ما تستعجلون ؛ حتى يتطابق الخبر مع مرفوعه ، قال أبو حيان :"وهذا فيه تكلف ينزه القرآن عنه"[١٥٨] ، وقال السمين الحلبي :"وهذا أضعف مما قبله"[١٥٩] .

الوجه الخامس : أن الفعل (ردف)ضمن معنى (قرب) و(دنا) اللازمين ، وفاعله ضمير يعود على الوعد[١٦٠] ، ثم قيل : لكم بعض الذي تستعجلون ، على أن يكون (لكم) خبرا مقدما ، و(بعض) مبتدأ مؤخرا ، والوقف على هذا على (ردف).

وعلق أبو حيان على هذا الوجه بقوله :"وهذا فيه تفكيك للكلام وخروج عن الظاهر لغير حاجة تدعو إلى ذلك"[١٦١] .

ووجه تفكيك الكلام أنه قطع الكلام المتصل بعضه ببعض وخالف الظاهر لغير مانع ؛ لأن الظاهر أن (لكم) متعلق بـ(ردف)

قطع أحد المعمولين الواقعين تحت عامل واحد عن الآخر

البدل هو التابع المقصود بالحكم ويكون المتبوع في البدل توطئة وتمهيدا للتابع الذي سيجيئ ، ولذلك يقول النحاة عن المبدل منه بأنه في حكم الطرح والتنحية ، ولكن اختلفوا في تحديد المراد من قولهم : بأنه في حكم الطرح أينوي به الطرح مطلقاً أم من جهة المعنى فقط أم من جهة اللفظ ؟

الرأي الأول : أن المبدل منه في نية الطرح لفظا ومعنى وأن المبدل منه ليس مرادا قل المبرد :" اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه ، وذلك قولك مررت برجل زيد ويأخيك أبي عبد الله فكأنك قلت مررت بزيد ومررت بأبي عبد الله "[١٦٢] ؛ وذلك لأن البدل سمي بدلاً لقيامه مقام الأول ، وأن المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل منه[١٦٣] .

الرأي الثاني : أن المبدل منه في نية الطرح من جهة المعنى فقط [١٦٤] إيذاناً منهم استقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة ، واستدلوا على ذلك بتكرير العامل مع البدل في نحو قال الله تعالى:﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[١٦٥] فأعاد لام الجر مع (مَن) وهو بدل من (الذي) ، فلولا أن النية في الأول الطرح لما جاز ذلك إذ لو كان البدل من كمال الأول لما ساغ إدخال العامل عليه ؛ لئلا يؤدي ذلك إلى إدخال العامل بين شيئين قد جعلا كالكلمة الواحدة[١٦٦] .

واستدلوا على أنه ليس في نية الطرح من جهة اللفظ بعود الضمير عليه ؛ لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظا ولم يعتد به أصلا لما جاز مثل : ضربت زيداً يده ، إذ لو لم يعتد بـ(زيد) لم يكن للضمير في يده ما يعود عليه[١٦٧] وكذلك قول

العرب (محمد أكرمته أخاك) فأخوك بدل من الضمير المنصوب ، فلو كان البدل على طرح الأول لبقى المبتدأ بلا ضمير يعود من خبره وهو جملة(١٦٨) .

الرأي الثالث : يرى بأنه ليس في نية الطرح لا لفظا ولا معنى ، قال الرضي : "إن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط ولا كلام في أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا"(١٦٩) ، أما من جهة المعنى فلأنه لابد من فائدة في ذكره ، وإلا كان ذكره لغوا ، قال الرضي:" ولابد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر ،..... ؛ صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم"(١٧٠)

وأما من جهة اللفظ فلوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض وبدل الاشتمال ، وأيضا في بدل الكل إذا كان ضميراً لا يستغني عنه نحو ضربت الذي مررت به أخيك أو ملتبسا بضمير كذلك نحو : الذي ضربت أخاه زيد : كريم (١٧١) .

والذي أختاره هو أن المبدل منه ليس على نية الطرح من جهة اللفظ ، وقد يكون على نية الطرح من جهة المعنى .

أما من جهة اللفظ فلعدم الاستغناء عنه ، تقول : الذي مررت به أبي محمد قائم ، فإن (أبي محمد) بدل من الضمير ، فلو تم طرح الضمير لم تصح هذه المسألة ؛ لعدم وجود عائد على اسم الموصول ، وكان يكون لفظها : الذي مررت بأبي محمد ، فلا يرجع إلى (الذي) عائد وهذا مردود لأنه لابد لاسم الموصول من عائد .

وأما من جهة المعنى فإن المبدل منه قد يكون في نية الطرح ، وذلك في بدل الاشتمال ، نحو : وقع محمد سيفه ، ولا يكون في نية الطرح في بدل بعض من كل في قولك ضربت زيداً رأسه ، فلا يتصور رأس زيد من غير زيد ، وإن الذي أصاب رأس زيد أصاب زيدا نفسه[١٧٢] .

ومما جاء على هذا الباب قوله تعالى :"وَاغْفِرْ لأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ * وَلاَ تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ * يَوْمَ لاَ يَنفَعُ مَالٌ وَلاَ بَنونَ * إلا من أتى الله بقلب سليم * وأزلفت الجنة للمتقين"[١٧٣] .

حيث ذهب أبو حيان إلى أن هذه الجمل كلها من إنشاء سيدنا إبراهيم عليه السلام ، يقول أبو حيان :" وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمَلَ كُلَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَ بِمَا أَعْلَمَهُ الله مِنْ أَحْوَالِ يوم القيامة ، وَمَا يَكُونُ فِيهَا مِنَ حَالِ قَوْمِهِ"[١٧٤] .

وهو ما قرره الزمخشري حيث يقول :"وما أحسن ما رتب إبراهيم عليه السلام كلامه مع المشركين ، حين سألهم أولا عما يعبدون سؤال مقرّر لا مستفهم ، ثم أنحى على آلهتهم فأبطل أمرها بأنها لا تضر ولا تنفع ولا تبصر ولا تسمع ، وعلى تقليدهم آباءهم الأقدمين ، فكسره وأخرجه من أن يكون شبهة فضلا أن يكون حجة ، ثم صوّر المسألة في نفسه دونهم حتى تخلص منها إلى ذكر الله عز وعلا ، فعظم شأنه وعدّد نعمته ، من لدن خلقه وإنشائه إلى حين وفاته، مع ما يرجى في الآخرة من رحمته، ثم أتبع ذلك أن دعاه بدعوات المخلصين ، وابتهل اليه ابتهال الأوّابين ، ثم وصله بذكر يوم القيامة وثواب الله وعقابه وما يدفع إليه المشركون يومئذ من الندم والحسرة على ما كانوا فيه من الضلال وتمنى الكرة إلى الدنيا ليؤمنوا ويطيعوا"[١٧٥] .

وذهب ابن عطية إلى الآيات من قوله تعالى :"يوم لا ينفع مال ولا بنون" منقطعة عما قبلها وأنها من كلام الله تعالى حيث إنه أعرب (يوم) من قوله (يوم لا ينفع ما ولا بنون) بدلا من (يوم) في قوله (يوم لا يبعثون) ، يقول ابن عطية :"(يوم) بدل من الأولى في قوله (يوم يبعثون)[١٧٦] ، ..... ، وَهَذِهِ الْآيَاتُ مِنْ قَوْلِهِ تعالى "يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ" هِيَ عِنْدِي مُنْقَطِعَةٌ مِنْ كَلَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهِيَ إِخْبَارٌ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ، تَعَلَّقَ بِصِفَةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي وَقَفَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَهُ فِي دُعَائِهِ أَنْ لَا يُخْزَى فِيهِ"[١٧٧] .

وقد رد الشيخ أبو حيان كلام ابن عطية ؛ لأنه يؤدي إلى تفكيك الكلام ، يقول أبو حيان :" وَكَانَ ابْنُ عَطِيَّةَ قَدْ أَعْرَبَ (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ) بدلا من (يَوْمَ يُبْعَثُونَ) ، وَعَلَى هَذَا لَا يَتَأَتَّى هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ تَفْكِيكِ الْكَلَامِ ، وَجَعْلِ بَعْضِهِ مِنْ كَلَامِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَعْضُهُ مِنْ كَلَامِ اللهِ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ فِعْلٌ آخَرُ مِنْ لَفْظِ الْأَوَّلِ أَوِ الْأَوَّلُ ، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ اللهِ ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ"[١٧٨] .

ووجه تفكيك الكلام عند أبي حيان مبني على أن العامل في البدل فعل آخر من لفظ الأول ، وهذا محل خلاف ، وبيانه أن للنحويين في العامل في البدل ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن العامل في البدل مقدر من جنس الأول ، وهو مذهب الأخفش والرمّاني والفارسي وابن جني والأنباري وابن يعيش[١٧٩] ، وجعله أبو حيان مذهب الجمهور ، حيث يقول أبو حيان :" أن أكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر ، وهو بلفظ الأول ، فهو من جملة ثانية لا من الجملة الأولى ،

ولا ينوى بالأول الطرح ، وقد صرح سيبويه بأن البدل من جملة ثانية"[١٨٠] .

واستدل أصحاب هذا المذهب بأمور :

١ـ ظهور العامل المقدر في البدل فيما جاء من القرآن والشعر ، فمما جاء في القرآن قوله تعالي:﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[١٨١] ، فقوله:﴿ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ بدل من قوله : ﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ﴾ فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه .

ومما ورد فيه العامل في البدل ظاهرا في الشعر قول الشاعر[182] :

بِزادٍ فجِيءْ يَعيشَ، أَن فَسَرَّكَ تَمِيمٍ من ميْتٌ مَاتَ ما إذا

البِجادِ في المُلَفَّفِ الشيءِ بتَمْرٍ أَو أَو بسَمْنٍ أَو بخُبـــزٍ

فظهور العامل في البدل و المبدل منه يدل علي أنه في تقدير التكرير ، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك إلي محال ، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان وما أدى إلي محال فهو محال[١٨٣] .

وأجيب عن هذه الآية بوجهين :

أحدهما : أنها من باب التوكيد لا من باب البدل[184] .

والآخر : أنها من تكرار الجمل ، وإن كان واحداً ويسمي التتبيع[185][186] فالآية حينئذ خارجة عن محل الخلاف ، وليست من باب البدل علي كل حال ، فليس لهم فيها حجة .

وأما ظهور العامل من حروف الجر في بعض المواضع فقد يكون توكيداً ، كما يتكرر العامل في الشيء الواحد كقوله[187] :

يا بُؤْسَ لِلَجْهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ

فاللام زائدة مؤكدة للإضافة ولولا إرادة الإضافة لكان بؤساً منوناً ، ويمكن الإجابة كذلك عما تكرر من حروف الجر مع البدل والمبدل منه بأن الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور ، والعامل هو الفعل ، وأن حروف الجر لكونها كبعض المجرور هي التي تكررت فقط[188] .

٢ـ أن المبدل منه لما كان غير مقصود بالحكم وأن المقصود بالحكم[١٨٩] ، قال العكبري :" بأن البدل كالمبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدر هناك محذوف بخلاف الصفة وما أجرى مُجراها فلما لم يكن تبعاً في الحقيقة لم يكن تبعاً في العمل ، فلذلك قدر له عامل أغني عنه تقدم ذكره"[١٩٠] .

وأجيب عن هذا بأن استقلال الثاني لكونه مقصوداً يؤذن بأن العامل هو الأول لا مقدر آخر ، لأن المتبوع إذن كالساقط ، فكأن العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره ، بل عمل في الثاني[191] ، فكون الثاني هو المقصود بالحكم أدعي لأن نقول بأن العامل الأول له وأنه لا يحتاج إلي عامل آخر مقدر .

٣ ـ بالقياس على قولك (يا أخانا زيد) ؛ إذ لو كان في غير نية البدل لقال يا أخانا زيدا[١٩٢] ؛ ذلك لأن البدل المفرد من المنادى المنصوب يتعين فيه الضم لأنه كالمباشر حرف النداء فلما خالف في الإعراب عُلم أن العامل فيه مخالف للعامل في المبدل منه غير العامل في البدل .

وأجيب عن هذا بأن العرب التزمت في البدل أحد الجائزين في القياس وهو تقدير حرف النداء تنبيها علي أنه في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل فلم يجز لنا أن نخالف ما التزمته ، وخص المعطوف والبدل بهذا لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، وكذا البدل إذا لم يكن بدل كل من كل[193] .

ويورد الفارسي اعتراضا وجوابا على هذا المذهب ، وهو أنه إذا قيل : كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل منه ، وهو من غير جملته ؟ فقال : لمَّا لم يظهر العامل في البدل و إنما دل عليه العامل في المبدل واتصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضحه[١٩٤].

المذهب الثاني : أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وهو مذهب المبرد والسيرافي والزمخشري[١٩٥] يقول المبرد :"قيل بدل ؛ لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له "[١٩٦] ، واستدلوا علي مذهبهم بأمور :

١ ـ أن البدل كالنعت و التأكيد و ذلك لتعلقهما من طريق واحد[١٩٧] ، فكما أن النعت و التأكيد العامل فيهما هو العامل في المتبوع فكذلك الأمر بالنسبة للبدل .

٢ ـ أنه لو كان للبدل عامل يخصه لزم إظهاره ؛ إذ ليس هناك شيء ينوب عنه ، وفي عدم ذلك دليل علي ما ذكرناه[١٩٨] .

٣ ـ إبدالهم المجرور من المجرور بلا إعادة خافض ، والفعل المنصوب من مثله والمجزوم من مثله بلا إعادة ، والجميع فصيح [١٩٩].

٤ ـ أنه لو كرر العامل لفسد المعني في نحو : ضربت زيداً رأسه ؛ لأنه يؤدي إلي أن يكون زيد والرأس مضروبين وليس الأمر كذلك ، بل الضرب واقع بالرأس.

المذهب الثالث : أن العامل البدل هو العامل متبوعة علي أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة ، يعني أن العرب لما حذفت عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه ، فتولي من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف ، كما أنهم لما عوضوا الظرف والمجرور في نحو زيد عندك قائما وفي الدار جالساً من مستقر المحذوف توليا من العمل ماله فنصبا الحال ورفعا

الضمير[٢٠٠] ، ذكره أبو حيان في ولم ينسبه لأحد فقال : " وقيل العامل هو الأول بحكم العوضية عن العامل الثاني المحذوف ؛ ونسب ذلك إلي ابن عصفور [٢٠١] ،

وضعف هذا المذهب بأمرين

أحدهما : عدم صحة نسبته إلي ابن عصفور .

والآخر : أن فيه خروجاً عما عهده النحاة من العوامل العاملة .

وأرى أن رأي سيبويه والمبرد و السيرافي والزمخشري القائل بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه هو الرأي الراجح هو ؛ لأنه لو كان العامل مقدرا للزم منه إطراد إضمار الجار والجازم في البدل من المجرور والمجزوم ، وذلك ممتنع ، وما أفضي إلي الممتنع ممتنع[202] .

وعلى هذا فيصبح تقدير ابن عطية تفكيكا للكلام كما ذهب أبو حيان ؛ لأن ابن عطية قد أعرب (يوم) الثانية بدلا من (يوم) الأولى والأولى معمول لـ(لا تخزني) فوجب أن تكون الثانية كذلك ؛ لأنه على المذهب الأول الذي يرى أن العامل في البدل لفظ آخر من جنس العامل في المبدل منه يصبح التقدير : ولا تخزني يوم يبعثون ولا تخزني يوم لا ينفع مال ولا بنون ، وعلى المذهب الثاني الذي يرى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه يكون التقدير : ولا تخزني يوم لا ينفع مال ولا بنون ، وصح قول أبي حيان :" وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ اللهِ ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ : وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ"[٢٠٣]

قائمة

بأهم مصادر البحث ومراجعه

ـ ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د / رجب عثمان محمد ، الخانجي ،ط١ ١٤١٨هـ /١٩٩٨م .

ـ الأصول في النحو لابن السراج ، تحيق د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨ م .

ـ أمالي ابن الشجري ، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

ـ الأمالي النحوية لابن الحاجب ، تحقيق .هادي حسن حمودي ، ط. عالم الكتب ـ بيروت ، ط١ ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ١٤١٤هـ /١٩٩٣م

ـ الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير على هامش الكشاف للزمخشري

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري ، تحقيق الشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية .

ـ البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي؛ لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور/ عياد عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامية ط١ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

ـ البيان والتبيين؛ تأليف/ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر .

ـ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق الأستاذ/ علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

ـ التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق د/غانم قدوري الحمد ، دار عمار ـ عمان ، ط١ ٢٠٠٠م /١٤٢١هـ .

ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق د/عبد الفتاح بحيري ط١ ١٩٩٧م.

ـ التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني تحقيق /إبراهيم الإبياري ، دار الريان للتراث .

ـ توجيه اللمع للعلاَّمة أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ط١ ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

ـ جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري ، تحقيق / أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠ م

- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة والأستاذ/محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

- حاشية الخضري على ابن عقيل تحقيق تركي فرحات المصطفى، دار الكتب العلمية.

- حاشية الصبان على الأشموني على الفية ابن مالك ، عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون تاريخ).

- حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندا ، الحلبي ، ط٢ ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م .

- الحجة للقراء السبعة للفارسي ، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله ، دار المأمون للتراث

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ط٣ ، ١٩٨٩م .

- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة العامة للكتاب ط٣ ١٩٨٦م .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق /الشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٤هـ/ ١٩٨٦م .

- ديوان النابغة الذبياني؛ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - بمصر.

- الرعاية في تحقيق لفظ التلاوة مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني تحقيق د/ أحمد حسن فرحات ، دار الكتب العربية ١٣٩٣هـ .

- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط٣ .

- شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي .

- شرح بانت سعاد لابن هشام ، تحقيق د/ شعبان زين العابدين .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

- شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، ط١ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)؛ لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور/صاحب أبو جناح، عالم الكتب ، ط١ ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد وزميليه ، دار الفكر العربي ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط٦ ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م .

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ، تحقيق / يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ط١ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

- شرح المفصل لابن يعيش عالم الفكر .

- عدة السالك إلى أوضح المسالك للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ، بهامش أوضح المسالك طبعة/ دار الفكر

ـ العدد في اللغة لابن سيده ، تحقيق د/ عبد الله بن الحسين الناصر وزميله ط١ـ ١٩٩٣م

ـ علل النحو لأبي الحسن ابن الوراق ، تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

ـ غرائب التفسير وعجائب التأويل للشيخ الكرماني ، تحقيق د/ شمران سركال يونس العجلي ، مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

ـ الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق / محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ط٣ ١٩٩٧م .

ـ الكتاب لسيبويه تحقيق /عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، ومعه حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني ، دار الفكر للطباعة وانشر والتوزيع.

ـ اللباب في علل البناء والإعراب؛ لأبي البقاء العكبري [ت٦١٦هـ]، تحقيق/غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت ودار الفكر - دمشق ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

ـ لسان العرب لابن منظور الإفريقي طبعة دار المعارف ، الطبعة الثالثة .

ـ اللمع في العربية صنعة ابن جني ، تحقيق الدكتور/ حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب ، ط١ ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م.

ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، ط١ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .

ـ مجمع الأمثال للميداني. تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة. عيسى الحلبي بالقاهرة .

ـ مجيب النداء إلى قطر الندى للفاكهي،مكتبة الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٧م .

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .

ـ المسائل الحلبيات للفارسي ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، دار القلم ، ط١ ١٤٠٧هـ.

ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق / محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ١٤٠٢هـ .

ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ، تحقيق / د : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ط٤ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

ـ معاني القرآن للأخفش ، حققه الدكتور/ فائز فارس ، ط٢ ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

ـ معاني القرآن للزجاج ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ط١ ١٤٠٨هـ .

ـ معاني القرآن للفراء ، تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار وزميله ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق د/ مازن مبارك ود/ محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ط١ ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .

ـ معجم البلاغة العربية للدكتور بدوي طبانة ، دار المنار جدة ، دار الرفاعي الرياض ط٣ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

ـ معجم الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ(قم) ط١ ، ١٤١٢هـ .

ـ المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة ، العراق ١٩٨٢م .

ـ المقتضب ـ المقتضب للمبرد ، تحقيق الأستاذ /محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت .

ـ المقرب لابن عصفور الإشبيلي تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله ، دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٨هـ/١٩٩٨ م .

ـ المنصف شرح كتاب التصريف للمازني تأليف ابن جني ، تحقيق /إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م .

ـ المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني ، رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، والرسالة تحت رقم (٥٣٥٦) تحقيق د/حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل.

موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي ، تقديم د/ رفيق العجم ، تحقيق د/ علي دحروج ، مكتبة لبنان ط١ ١٩٩٦م .

ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

الحواشي السفلية :

(١) بغية الوعاة ٢٨٠/١ ، غاية النهاية ٢٨٥/٢ .

(٢) بغية الوعاة ٢٨٢/١ .

(٣) مقدمة ارتشاف الضرب ص٣٢ .

(٤) بغية الوعاة ٢٨٣/١ ، غاية النهاية ٢٨٦/٢ .

(٥) التعريفات للجرجاني ص٨٨ .

(٦) التحديد ص ٧٠ .

(٧) الرعاية ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٨) معجم الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٩) قال العكبري :"اسْم الْفَاعِل فرع على الْفِعْل فِي تحمُّل الضَّمِير وَلِهَذَا لَا يَجْعَل اسْم الْفَاعِل مَعَ ضَمِيره جملَة بِخِلَاف الْفِعْل وَلَا يبرز ضمير التَّثْنِيَة وَالْجمع فِي اسْم الْفَاعِل كَمَا يبرز فِي الْفِعْل وَهَذَا مقتصر على الْفِعْل فَإِذا انضمَّ إِلَى ذَلِك جَرَيَانه على غير من هُوَ لَهُ وَجب إبراز الضَّمِير ليظْهر أثر قصوره وفرعيته وَلَيْسَ كَذَلِك الْفِعْل فإنَّ الضَّمِير المتَّصل لفظا قد يفصل ويزيل اللّبْس كَقَوْلِك زيد أَنا ضربت وَلَا يظْهر ذَلِك فِي اسْم الْفَاعِل كَقَوْلِك زيد أَنا ضَارب وَإِن جَاءَ شَيْء من هَذَا لم يبرز فِيهِ الضَّمِير فِي الشّعْر فضرورة أَو يكون هُنَاكَ حذفُ جارّ ومجرور" . اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٨/١ .

(١٠) شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام ص ٢٦٤ ، قال أبو البقاء الكفوي :" وَالْأَصْل تَوَافق الضمائر فِي الْمرجع حذر التشتت ، وَقد يُخَالف بَين الضمائر حذرا من التنافر ، وتفكيك الضمائر إِنَّمَا يكون مخلا بِحسن النظام إِذا كَانَ كل مِنْهَا رَاجعا إِلَى غير مَا يرجع إِلَيْهِ الْبَاقِي أَو يرجع مَا فِي الْوسط مِنْهَا إِلَى غير مَا يرجع إِلَيْهِ مَا فِي الطَّرَفَيْنِ فَلَا بُد من صون الْكَلَام الفصيح عَنهُ" الكليات ص٥٦٩ .

(١١) الآيتان ١٨٩ ، ١٩٠ من سورة الأعراف .

(١٢) الكشاف ١٣٧/٢ .

(١٣) تفسير الطبري ٣١٤/١٣ .

(١٤) معاني الزجاج ٣٩٥/٢

(١٥) تفسير الطبري ٣٠٦/١٣ ، معاني الزجاج ٣٩٥/٢

(١٦) تفسير الطبري ٣١٥/١٣ ، معاني الزجاج ٣٩٥/٢

(١٧) البحر المحيط ٤٣٧/٤ ، ٤٣٨ .

(١٨) المحرر الوجيز

(١٩) معاني الزجاج ٣٩٥/٢

(٢٠) تفسير الطبري ٣١٥/١٣ ، المحرر الوجيز ٤٨٧/٢ ، البحر المحيط ٤٣٨/٤ .

(٢١) المحرر الوجيز ٤٨٧/٢ .

(٢٢) المحرر الوجيز ٤٨٧/٢ .

(٢٣) المحرر الوجيز ٤٨٧/٢ .

(٢٤) الكشاف ١٣٧/٢ .

(٢٥) الكشاف للزمخشري ١٨٦/٢ . قال السمين الحلبي :" قوله تعالى :"جَعَلاَ لَهُ" : قيل: ثَمَّ مضاف، أي: جعل له أولادُهما شركاءَ، وإلا فحاشا آدم وحواء من ذلك، وإن جُعِل الضمير ليس لآدم وحواء فلا حاجة إلى تقديره . الدر المصون ٥٣٥/٥ . وهذا من المواضع التي خالف فيها السمين الحلبي شيخه أبا حيان .

(٢٦) الكشاف للزمخشري ١٣٧/٢ .

(٢٧) البحر المحيط ٤٣٨/٤ .

(٢٨) طه ٣٩ .

(٢٩) الكشاف ٥٣٦/٢ ، شرح بانت سعاد لابن هشام ٢٦٤ .

(٣٠) النور ٣٩ .

(٣١) البحر المحيط ٤٢٣/٦ ، ٤٢٤ .

(٣٢) الكشاف ٦٩/٣ ، وانظر : البحر المحيط ٤٢٣/٦ ، الدر المصون ٤١٣/٨ .

(٣٣) الدر المصون ٤١٣/٨ .

(٣٤) البحر المحيط ٦/ ٤٢٤ .

(٣٥) كون الضمير يعود على السراب فيه نظر ؛ لأن المعنى حينئذ : حتى إذا وصل إلى السراب ، والسراب لا يوصل إليه ؛ لأنه يُرَى من بعيد فقط ، فهو على تقدير حذف مضاف تقديره موضع ، والمعنى: فإذا وصل الإنسان إلى موضع ظن فيه السراب تلاشى السراب وظهر بعيدا .

(٣٦) المحرر الوجيز ١٨٧/٤ .

(٣٧) وهو قوله (والذين كفروا) . الدر المصون ٤١٣/٨ .

(٣٨) البحر المحيط ٤٢٣/٦ .

(٣٩) البحر المحيط ٦/ ٤٢٤ .

(٤٠) قد عبر النحويون عن مفهوم الاقتضاء بمصطلحات أخرى ، مثل :

أ . الطلب ، قال ابن سيده :"وعشرون تطلب ما بعدها وتقتضيه كما أن ضاربين يطلب ما بعده ويقتضيه ، فتنصب ما بعد العشرين كما نصبت ما بعد الضاربين" العدد في اللغة ٦١٠/٢ .

قال العكبري :"وإنما لم يجز الفصل بين (كان) وغيرها من العوامل بما لم يعمل فيه ؛ لأنه أجنبي غير مسند للكلام ، والعامل يطلب معموله ، فالفصل بينهما يمنعه عنه" اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٩/١ .

قال ابن الصائغ :"إذا جيء بالاسم المستثنى بـ(إلا) بعد عامل لم يشتغل بما قبلها ولا بما بعدها

يليها عامل ، فمطلوب العامل هو ما يليها لتفريغ الطلب له فيرفع إن كان يطلب مرفوعا ـ كما تقدم ـ وينصب إن كان يطلب منصوبا" اللمحة في شرح الملحة ٤٦٧/١ .

ب ـ التعلق ، قال ابن الوراق :"فإذا حصل للفعل تعلق بمفعول تعدى إليه" علل النحو لابن الوراق ٢٨٦ .

قال ابن الأنباري :"لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به" الإنصاف م٢٤٩/١ .

قال التهانوي :"تعلق الفعل وما أشبهه بالاسم المتمكن سبب لثبوت الوصف فيه كالفاعلية والمفعولية والإضافة" . كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي مادة (ع م ل)

ج ـ الاحتياج ، قال المرادي :"القسم كالشرط في احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن أو منفي" توضيح المقاصد م١٢٨٩/٣

(٤١) أمالي ابن الحاجب م٨٤٢/٢ .

(٤٢) قال العكبري :" والجوابُ أنَّ الابتداءَ عاملٌ يضعفُ عن العاملِ اللَّفظيّ، وهذا لا يَمنع من العملِ في اسمَين، لأنَّ عِلَّة العملِ هو الاقتضاءُ، والاقتضاءُ في الابتداء كاقتضاءِ (كانَ) و (إنَّ) يَدُلُّ عليه أنَّ (كانَ) و(إنَّ) أَضعفُ من الفِعل المُتعدّي وقد عَملا في اسمين كما عَمِلَ (ضَرَبَ) في الفاعِلِ والمَفعول" . التبيين عن مذاهب النحويين ٢٣٠/١ .

قال الرضي :"فلو كان تعلق الفعل بشيء صريحا يقتضي كون المتعلق به مفعولا به لفظا وجب انتصاب عمرو في : تضارب زيدٌ وعمرو" . شرح الرضي على الشافية ١٠٠/١ .

(٤٣) التبيين عن مذاهب النحويين ٢٣١/١ .

(٤٤) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٤٥) وَقِيلَ: شُبِّهَتِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا بِالنَّبَاتِ عَلَى تِلْكَ الْأَوْصَافِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : كَنَبَاتِ مَاءٍ ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ . وَقِيلَ : شُبِّهَتِ الْحَيَاةُ بِحَيَاةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى هَذِهِ الْأَوْصَافِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: كَحَيَاةِ

قَوْمٍ بِمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ ، قِيلَ : وَيُقَوِّي هَذَا قَوْلُهُ (وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا) . البحر المحيط ١٤٤/٥ .

(٤٦) الكشاف ٢٣٣/٢ ، وانظر البحر المحيط ١٤٤/٥ .

(٤٧) وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ :"قوله: (فَاخْتَلَطَ بِهِ) أي بالماء اختلاط جوار، لأن الاختلاط تداخل الأشياء بعضها في بعض" غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني ٤٨٠/١.

قال أبو حيان :"وَلَا يَمْتَنِعُ اخْتِلَاطُ النَّبَاتِ بِالْمَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّدَاخُلِ ، فَلَا تَقُولُ : إِنَّهُ اخْتِلَاطُ مُجَاوَرَةٍ" . البحر المحيط ١٤٤/٥ .

(٤٨) الكشاف ٢٣٣/٢ ، وانظر البحر المحيط ١٤٤/٥ ، الدر المصون ١٧٧/٦.

(٤٩) المحرر الوجيز ١١٤/٣ ، البحر المحيط ١٤٤/٥ ، الدر المصون ١٧٧/٦.

(٥٠) قال السمين الحلبي :"(فاختلطَ به) في هذه الباءِ وجهان :

أحدهما : أنها سببيَّةٌ ، قال الزمخشري : فاشتبك بسببه حتى خالط بعضُه بعضاً ، وقال ابن عطية : وَصَلَتْ فِرْقَةٌ (النباتَ) بقوله : (فاختلط) أي: اختلط النباتُ بعضُه ببعض بسبب الماء .

والثاني : أنها للمصاحبة بمعنى أنَّ الماءَ يجري مجرى الغذاء له فهو مصاحبه". الدر المصون ١٧٧/٦ ، وانظر المحرر الوجيز ١١٤/٣ ، الكشاف ٢٣٣/٢

(٥١) في الأصل (الاختلاط الذي يتضمنه القول) المحرر الوجيز ١١٤/٣ ، البحر المحيط ١٤٤/٥ .

(٥٢) البحر المحيط ١٤٤/٥ .

(٥٣) البحر المحيط ١٤٤/٥ .

(٥٤) المقتضب ١٥١/٤ .

(٥٥) الأصول في النحو لابن السراج ٦٥/٢ .

(٥٦) المقتضب ٢١١/٤ .

(٥٧) علل النحو لابن الوراق ص ٣٣٩ .

(٥٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٢٤/٣ .

(٥٩) البحر المحيط ٤٣٤/٤ .

(٦٠) الكشاف للزمخشري ٥٤٠/٢ .

(٦١) المحرر الوجيز لابن عطية ٤٨٥/٢ .

(٦٢) معاني الزجاج ٢٩٤/٢ .

(٦٣) البحر المحيط ٤٣٤/٤ .

(٦٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١ ، شرح شذور الذهب ص١٤١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤١٧ ، شرح الأشموني على الألفية ١٤٦/١ . وقوله خلفه أي خلف العائد فقد يغني عن العائد قرينه تدل عليه أو ظاهر يقوم مقامه .

(٦٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣ .

(٦٦) يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو قُصد الإبهام ولم تكن صلة لـ(ال) ، نحو قول عبيد بن الأبرص (من الكامل) :

نَحْنُ الأُلَى ، فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي : نحن الألي عرفوا بالشجاعة ، والشاهد فيه قوله : (الألي) وهو بمعنى الذين وصلتها محذوفة لدلالة قوله : فاجمع جموعك ولابد من صلة لفظا وتقديرا ، وقال أبو عبيد : الذين ههنا لا صلة لها . أما قصد الإبهام فنحو قولهم : بعد اللَّتَيَّا والَّتِي ، ، أي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيتَ وكيتَ ، وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تَقَاصَرَت العبارة عن كنهه ، وهو مثل يضرب في الهول والفظاعة والأصل فيه أن رجل من جريس تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها الشدائد ، وكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة فقاسى منها ضعف ما قاسى من القصيرة فطلقها وقال : بعد اللَّتَيَّا والَّتِي لا أتزوج أبدا ، فجرى ذلك على الداهية . مجمع الأمثال

٩٢/١ ، برقم ٤٤٠ ، انظر : التصريح ٤٦٦/١، شرح الأشموني ١٧٤/١ .

(٦٧) اللمع في العربية ص١٨٩ .

(٦٨) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٩٦/٤ .

(٦٩) مغني اللبيب ص٣٥١ .

(٧٠) نص ابن هشام على أن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته . مغني اللبيب ص٧٢١ .

(٧١) البحر المحيط ٢٥٨/٣ .

(٧٢) الآية ٣٢ من سورة الأعراف .

(٧٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٨٠ .

(٧٤) الحجة للفارسي ١٤/٤ وما بعدها ، مشكل إعراب القرآن ص٢٨٨ ، البحر المحيط ٢٩٣/٤ ، الدر المصون ٣٠١/٥ ، ٣٠٢ .

(٧٥)الحجة للفارسي ١٥/٤ ، مشكل إعراب القرآن ص٢٨٩ ، البحر المحيط ٢٩٤/٤ ، الدر المصون ٣٠٣/٥ .

(٧٦) الحجة للفارسي ١٥/٤ .

(٧٧) من الآية ٢٧ من سورة يونس .

(٧٨) البحر المحيط ٤/ ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، واعتمده السمين الحلبي في الدر المصون ٣٠٤/٥ ، وهذا النص لم أقف عليه في كتاب الحجة للفارسي .

(٧٩) قال السمين الحلبي :" وفي تعلُّق {في الحياة الدنيا} سبعةُ أوجهٍ أحدها: أن يتعلَّق بـ(آمنوا) ، الثاني : أن يتعلق بمحذوفٍ على أنها حال ، الثالث : أن يتعلَّق بما تعلَّق به (للذين آمنوا) ، الرابع : أن يتعلق بـ(حرَّم) ، الخامس : أن يتعلق بـ(أخرج) ، السادس : أن يتعلق بقوله : (الطيبات) ، السابع : أن يتعلَّق بالرزق" الدر المصون ٣٠٤/٥ ، ٣٠٥ .

(٨٠) الدر المصون ٣٠٣/٥ .

(٨١) مشكل إعراب القرآن ص٢٩٠ .

(٨٢) الدر المصون ٣٠٣/٥ .

(٨٣) البحر المحيط ٢٩٤/٤ .

(٨٤) الدر المصون ٣٠٣/٥ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ص٢٨٩ .

(٨٥) الحجة للفارسي ١٦/٤ .

(٨٦) الدر المصون ٣٠٣/٥ .

(٨٧) البحر المحيط ٢٩٤/٤ .

(٨٨) البحر المحيط ٢٩٤/٤ ، الدر المصون ٣٠٤/٥ .

(٨٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك م٧٤٤/٢ .

(٩٠) من الآية ٦٩ من سورة طه .

(٩١) الدر المصون ٥٢١/٣ .

(٩٢) المقتصد في شرح الإيضاح م٤٢٦/١ .

(٩٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٥/١ .

(٩٤) سورة إبراهيم ٣١ ، ٣٢ .

(٩٥) الكشاف للزمخشري ٣٧٨/٢ .

(٩٦) الحجة للقراء السبعة للفارسي ٢٠٦/٢ .

(٩٧) قال الأخفش ـ في قوله تعالى :"قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن" [الإسراء ٥٣] ـ "فجعله جوابا للأمر" معاني القرآن للأخفش تحقيق فائز فارس م٣٩١/٢ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٤٧٧/٢ .

(٩٨) البحر المحيط ٤١٤/٥ ، ونسب السمين الحلبي هذا القول للأخفش والمبرد ، وليس هذا مذهب المبرد ، بل مذهبه أنه جواب لأمر المقدر ، أي : أقيموا يقيموا . المقتضب ٨٤/٢ ،

التبيان للعكبري م٧٦٩/٢ ، ٧٧٠ ، الدر المصون ١٠٥/٧ .

(٩٩) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير على هامش الكشاف للزمخشري ٣٧٨/٢ .

(١٠٠) البحر المحيط ٤١٤/٥ .

(١٠١) مشكل إعراب القرآن ص٤٠٦ .

(١٠٢) المحرر الوجيز لابن عطية ٣٣٩/٣ ، وانظر البحر المحيط ٤١٤/٥ ، الدر المصون ١٠٦/٧ .

(١٠٣) البحر المحيط ٤١٥/٥ .

(١٠٤) الدر المصون ١٠٧/٧ .

(١٠٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٧٧ ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري م٧٧٠/٢ ، الكشاف /٢٥٥٦ ، البحر المحيط ٤١٤/٥ ، الدر المصون ١٠٥/٧

(١٠٦) قال المبرد :"وأما قوله (وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن) [الإسراء ٥٣] وما أشبهه فليس (يقولوا) جوابا لـ(قل)، ولكن المعنى - والله أعلم - قل لعبادي قولوا يقولوا ، وكذلك (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا" . المقتضب ٨٤/٢ .

(١٠٧) مشكل إعراب القرآن ص٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(١٠٨) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

(١٠٩) التبيان في إعراب القرآن للعكبري م٧٧٠/٢ ، وانظر : البحر المحيط ٤١٥/٥ ، الدر المصون ١٠٥/٧ .

(١١٠) الدر المصون ١٠٦/٧ ، هكذا جاء النص في الكتاب بدون فاء في جواب الشرط ، والصواب اقتران جواب الشرط بالفاء ، فيكون : وإن كان للغيبة بعد المواجهة فباعتبار حكاية الحال .

(١١١) مذهب سيبويه والجمهور : أنه لا يجوز حذف لام الأمر وبقاء عملها إلا في الشعر ضرورة ، قال سيبويه : "واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بـ(إن) إذا أعملوها مضمرة ، وقال الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

وإنما أراد : لتفد" . الكتاب ٣ / ٨ ، ٩ ، وانظر : المقرب ٢٧٢/١ ، ارتشاف الضرب م٤ /١٨٥٥ .

قال ابن السراج ـ الأصول ٢/ ١٥٧ ـ : "ويجوز حذف هذه اللام في الشعر وتعمل مضمرة ".

وحكى ابن الأنباري عن أبي عثمان المازني قوله : "جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر ، وأنشد :

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مني تَنْهَه المَزاجِر

فقلت له : لم جاز في الشعر ، ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف" . الإنصاف م٢ ص٥٤٧ .

ورده الفارسي بقوله :" وإضمار الجازم لم نعلمه جاء في حال السعة" ، الحجة للقراء السبعة للفارسي ١٩/٣

(١١٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٢/٣ ، ١٦٣ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ص٤٠٥ ، المحرر الوجيز لابن عطية ٣٣٨/٣ ، الكشاف ٢/ ٥٥٦ ، البحر المحيط ٤١٤/٥ ، ٤١٥ ، الدر المصون ١٠٤/٧ .

(١١٣) البحر المحيط ٤١٤/٥ ، قال الفارسي :"ويجوز في اللفظ أن تقدر إضمار اللام ، وقد قال الكسائي ـ في قوله تعالى سبحانه :"قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة" ونحوه ـ :"إن ذلك على إضمار اللام ، وقد حكي هذا القول أبو الحسن أيضا في هذه الآي" . شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ص٦٤ .

(١١٤) الكشاف ٢/ ٥٥٦ .

(١١٥) المحرر الوجيز ٣٣٨/٣ .

(١١٦) معاني الزجاج ١٦٢/٣ ، قال أبو علي الفارسي :"وكما بني المضارع ـ في قول أبي عثمان ـ لما وقع موقع فعل الأمر ، نحو :"قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة" . المسائل الحلبيات ص١٠٧ .

(١١٧) الكتاب ٩٣/٣ ، ٩٤ ، وانظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٣٣٩/٣ ، البحر المحيط ٤١٤/٥ ،

(١١٨) معاني القرآن للفراء١٥٩/١ ، وانظر : ٧٧/٢ ، ٤٥/٣ .

(١١٩) المحرر الوجيز لابن عطية ٣٣٩/٣ .

(١٢٠) البحر المحيط ٤١٥/٥ ، الدر المصون ١٠٧/٧ .

(١٢١) شرح المفصل ٨٧/٦ .

(١٢٢) مغني اللبيب ص٣٤٠ .

(١٢٣) شرح المفصل ٨١/٢ .

(١٢٤) شرح الأشموني ٢٧٠/٤ .

(١٢٥) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٢٥٣/٢ .

(١٢٦) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ص١٢٧ .

(١٢٧) الخصائص ٢٥٥/١ .

(١٢٨) مغني اللبيب ص٧٨٢ .

(١٢٩) الآيتان ٣٤ ، ٣٥ من سورة غافر .

(١٣٠) البحر المحيط٧/ ٤٤٥ .

(١٣١) في إعراب (الذين يجادلون) عشرة أوجه : ذكر أبو حيان منها خمسة ، وذكر الزمخشري

وجها آخر ، وبقي أربعة أوجه :

أولها : (الذين) منصوب بفعل محذوف تقديره (أعني) .

ثانيها : (الذين) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هم الذين .

ثالثها : (الذين) مبتدأ ، خبره (يطبع الله) ، والعائد محذوف ، أي : على قلب كل متكبر منهم ، و(كذلك) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : الأمر كذلك ، وما بينهما معترض .

الرابع : (الذين) مبتدأ خبره محذوف ، أي : معاندون ونحوه . إملاء ما من به الرحمن ٥١٤ ، الدر المصون ٤٧٨/٩ ، ٤٧٩ .

(١٣٢) في فاعل (كبر) ستة أوجه : ثلاثة ذكرها أبو حيان ، ورابعها ما ذكره الزمخشري ، وجهان آخران :

أحدهما : أن الفاعل محذوف ، نقله الزمخشري حيث قال ـ الكشاف ٣/ ٤٢٧ ـ :" ومن قال: كبر مقتا عند الله جدالهم، فقد حذف الفاعل، والفاعل لا يصح حذفه"، قال أبو حيان :"فإن قائل ذلك الحوفي ، والظن به أنه فسر المعنى ولم يرد الإعراب" البحر المحيط ٤٤٥/٧ ، الدر المصون ٩/ ٤٨٠ .

الآخر : أن الفاعل يعود على ما بعده ، وهو التمييز ، نحو : نعم رجلا زيدٌ ، وبئس غلاما عمرو . الدر المصون ٩/ ٤٨٠ .

(١٣٣) البحر المحيط ٤٤٥/٧ ، واقتصر ابن عطية على هذا الوجه فلم يذكر غيره ، المحرر الوجيز ٥٥٩/٤ .

(١٣٤) الكشاف ٣/ ٤٢٧ ، البحر المحيط ٤٤٥/٧ ، الدر المصون ٤٧٩/٩ ، ٤٨٠ .

(١٣٥) البحر المحيط ٤٤٥/٧ ، الدر المصون ٤٧٩/٩ ، ٤٨٠ .

(١٣٦) من الآية ١٢٣ من سورة عمران .

(١٣٧) الآيتين ١٣٧ ، ١٣٨ من سورة الصافات .

(١٣٨) الجنى الداني ص٤٠ ، وانظر توضيح المقاصد م٣/٣٣ .

(١٣٩) ارتشاف الضرب م٣/١١٢٣ .

(١٤٠) اللباب في علل البناء والإعراب ١٤١/١ ، قال المرادي :"واسم الزمان يخبر به عن المعنى ولا يخبر به عن الجثة لعدم الإفادة" توضيح المقاصد ٤٨٠/١ .

(١٤١) وقد أقر الزمخشري باتصال (كذلك نطبع) بما قبله ، حيث قال . في أثناء تفسيره قوله تعالى :" ثُمَّ بَعَثْنا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلاً إِلى قَوْمِهِمْ فَجاءوهُمْ بِالْبَيِّناتِ فَما كانُوا لِيُؤْمِنُوا بِما كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذلِكَ نَطْبَعُ عَلى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ" [يونس ٧٤] . :" فما وقع فصل بين حالتيهم بعد بعثة الرسل وقبلها، كأن لم يبعث إليهم أحد ، كَذلِكَ نَطْبَعُ مثل ذلك الطبع المحكم نطبع عَلى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ والطبع جار مجرى الكناية عن عنادهم ولجاجهم" الكشاف ٢٤٦/٢ .

(١٤٢) شرح الكافية الشافية م٨١٢/٢ ، وانظر شرح ابن عقيل ٢٧/٣ .

(١٤٣) البحر المحيط ٣٠٢/٢ .

(١٤٤)الآية ٧٢ من سورة النمل .

(١٤٥) ورد الفعل (ردف) بكسر العين وفتحها ، وهما لغتان ، والكسر قراءة الجمهور ، والفتح قراءة عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ الأَعْرَجُ. المحرر الوجيز ٢٦٩/٤ ، البحر المحيط ٩٠/٧ ، الدر المصون ٦٤٠/٨ .

(١٤٦) قال ابن عطية . في قوله (ردف) ـ :" ولكنها عبارة عما يَجِيءُ بَعْدَ الشَّيْءِ قَرِيبًا مِنْهُ ولكونه ، بمعنى هذه الأفعال الواقعة تعدى بحرف وإلا فبابه أن يتجاوز بنفسه" . المحرر الوجيز ٢٦٩/٤

(١٤٧) من الآية ١ من سورة الأنبياء .

(١٤٨) أوضح المسالك ٢٧/٣ ، وقال ابن هشام ـ في حديثه عن اللام الزائدة ـ وليس منه (ردف لكم) خلافا للمبرد ومن وافقه ، بل ضمن معنى ردف معنى اقترب ، وهو مثل : (اقترب لناس حسابهم)" مغني اللبيب ص٢٨٥ ،

قال الشيخ خالد الأنصاري :"فالظاهر أنه ، أي : ردف ضمن معنى اقترب ، فاللام صلة له لا زائدة ، وبه جزم في المغني" التصريح بمضمون التوضيح ٣٣/٣ ، ٣٤ .

(١٤٩) الدر المصون ٦٣٩/٨ .

(١٥٠) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

(١٥١) المقتضب ٣٧/٢ ، قال الفارسي :"فتكون اللام على هذا زائدة كالتي في "ردف لكم" الحجة ٢٦٤/٥ ،، قال العكبري :"وزيادة الحروف كثير ، منها قوله تعالى :"عسى أن يكون ردف لكم" ، أي : ردفكم" التبيين ص٤١٣ ، قال الزمخشري :"وقد تقع مزيدة ، قال الله تعالى :"ردف لكم" . المفصل ص٢٨٢ .

(١٥٢) اللامات ص١٤٧ ، قال ابن مالك :"وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياسا في نحو :"للرؤيا تعبرون" ، و"إن ربك فعال لما يريد" [هود ١٠٧]، وسماعا في نحو :"ردف لكم" شرح التسهيل ١٤٤/٣

(١٥٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(١٥٤) الآية ١٦ من سورة البروج .

(١٥٥) توضيح المقاصد م٧٥٥/٢ .

(١٥٦) نتائج الفكر ص٢٧٣ .

(١٥٧) البحر المحيط ٩٠/٧ .

(١٥٨) البحر المحيط ٩٠/٧ .

(١٥٩) الدر المصون ٦٣٩/٨ .

(١٦٠) المذكور في الآية السابقة ، وهي قوله تعالى :" وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ" النمل ٧٠ .

(١٦١) البحر المحيط ٩٠/٧ ، الدر المصون ٦٤٠/٨ .

(١٦٢) المقتضب ٢١١/٤ ، وينظر توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٨٠ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٨٧/١ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٦٣ .

(١٦٣) شرح الرضي ٢/ ٣٩٢ ، توجيه اللمع ٢٨٠ .

(١٦٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٧٩ ، التصريح ٢/ ١٥٥ ، حاشية الصبان ١/ ١١ .

(١٦٥) من الآية ٧٥ من سورة الأعراف .

(١٦٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٨٧/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٠ .

(١٦٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٨٠، التصريح ٢/ ١٥٥.

(١٦٨) البسيط في شرح الجمل ٣٨٩/١ .

(١٦٩) شرح الرضي ٢/ ٣٩٢ .

(١٧٠) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٨٠ .

(١٧١) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(١٧٢) ويرى الإمام عبد القاهر أن بدل بعض من كل قد يطرح فيه المعنى وذلك في نحو : ضربت زيدا رأسه ؛ حيث يقول :"والتحقيق في البدل أن يكون الأول في حكم الساقط معنى ، وذلك يأتي في قولك: ضُرِبَ زيد رأسه ، لأجل أن المعنى ضرب رأس زيد . وليس الضرب بمشتمل على جميع أجزاء زيد كما يكون إذا قلت: ضربت زيداً أخاك لأن الضرب قد وقع على جميع أجزاء زيد ، وأخاك هو هو فلا يمكنك أن تقول إن المعنى يوجب إسقاط زيد من حيث أنه قد ساوى أخاك في المعنى ، فاعرفه" . المقتصد ٢/ ٩٣٢ ، ٩٣٣ .

(١٧٣) الآيات ٨٦ : ٩٠ من سورة الشعراء .

(١٧٤) البحر المحيط ٢٦/٧ .

(١٧٥) الكشاف ١١٨/٣ .

(١٧٦) المحرر الوجيز ٤/ ٢٣٥ .

(١٧٧) المحرر الوجيز ٢٣٦/٤ .

(١٧٨) البحر المحيط ٢٦/٧ ، وانظر : الدر المصون ٥٣٢/٨ .

(١٧٩) المنهل الصافي ٤٧٠/١ ، قال الصبان :"عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة ، وإن كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ ، ..... ، وعزا الدماميني القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين ، وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعه إلى سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال إليه" حاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٥/٢ ، ٨٦ .

(١٨٠) ارتشاف الضرب م١٩٦١/٤ ، وتحقيق مذهب سيبويه في هذه المسألة أن أبا حيان نسب له في هذه المسألة قولين :

أحدهما : ما ذكره ، وهو أنه على نية تكرار العامل ، ولعله يشير إلى قول سيبويه ـ في باب الحال ـ :" قولك دخلوا الأوّلَ فالأوّلَ جَرَى على قولك : وَاحِدَاً فَوَاحِداً ودَخَلُوا رَجُلا رَجُلا وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ دَخَلوا الأوّلُ فالأوّلُ جعله بدلا ، وحمله على الفعل كأنه قال دخل الأوّلُ فالأوّلُ " الكتاب ٣٩٨/١ .

والأخر : أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، حيث يقول أبو حيان :"وذهب بعض النحويين ومنهم المبرد إلى أن العامل فيه العامل في المبدل منه وليس على نية تكرار العامل ، وهو ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه" . ارتشاف الضرب م١٩٦١/٤ .

ولعله يشير إلى قول سيبويه:" هذا بابٌ من الفعلِ يستعمَلُ في الاسمِ ثم يبدلُ مكانَ ذلك الاسمِ اسمٌ آخَرَ فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ في الأوّل ، وذلك قولك : رَأيتُ قومَك أكثرَهم ورأيتُ بنى زيدٍ ثُلُثيْهم ورأيتُ بنى عمّك ناساً مِنْهُمْ " الكتاب ١٥٠/١ ، فكلامه هذا صريح علي أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه .

ومما يؤكد أن سيبويه يرى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه قوله :"فالبدل إنما يجيء أبدا كأنه لم يُذْكر قبله شيء ؛ لأنك تُخلي له الفعل وتجعله مكان الأول" الكتاب ٣٣١/٢

(١٨١) سورة الأعراف : الآية ٧٥.

(١٨٢) البيتان من الوافر ، ويروى البيت الثاني (بلحم) بدلا من (بسمن) وقيل :إ لأبي المهوش الأَسَديّ، وقيل :ليزيد بن عمرو بن الصَّعِق ، اللسان مادة (لقم .لفف) ، وقصة البيتين أن عمرو بن هند لما حلف ليحرقن من بني تميم مائة في ثأره أخذهم فجعل يلقيهم في النار ، حتى بقي له واحد من العدة ، فإذا برجل تميمي من البراجم قد ذهب في حاجة فشم روائح المحترقين فقال: هذا شواء اتخذه الملك ، فمال إليه فلما وقف عليه قال له: من أنت؟ قال: برجميّ ، فقال الملك : "إن الشقيّ واقد البراجم" وأمر به فقذف في النار تكميلاً للعدد، فمن ذلك عَيَّرت العربُ تميماً بحب الطعام، والزاد هو الطعام، والبجاد بالكسر هو الكساء ، والشيء الملفف في البجاد هو وطب اللبن يلف فيه ليحمى ويدرك، والوطب هو زق اللبن خاصة ، ويريد الشاعر أن يعبر عن شدة نهمهم للطعام بأنه إذا ما مات منهم ميت فأردت أن يعود إلى الدنيا مرة ثانية فأتِ له بالطعام ، والشاهد في البيت مجيء ظهور عامل البدل وهو حرف الجر في قوله (بخُبْزٍ أو بسَمْنٍ أو بتَمْرٍ).

وهو في : الكامل للمبرد ٩٨/١ ، البيان والتبيين ١٩٠/١، المنصف لابن جني ٣٠٥/١، المحتسب لابن جني ٣٤٤/١ ، اللسان مادة (لقم)، الخزانة ٥٢٧/١ ،

(١٨٣) ينظر : أسرار العربية ١٥٨ ، المقرب ٣٢١ ، اللباب ٤١٤/١ ، وشرح ابن يعيش ٦٧/٣ ،المساعد ٤٢٧/٢ ، التصريح ١٠٨/٢، الإنصاف ٨٣/١ ، مجيب النداء إلى قطر الندى ٢١٤/٢، حاشية يس على شرح الفاكهي٢٤٩/٢،

(١٨٤) حاشية يس على شرح الفاكهي علي قطر الندي ٢٤٩/٢.

(١٨٥) التتبيع من أنواع الإشارة وهو أن يريد الشاعر ذكر الشيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في

الصفة وينوب عنه في الدلالة عليه . ينظر العمدة في صناعة الشعر لابن رشيق ٢٢١/١، ومعجم البلاغة العربية للدكتور بدوي طبانة ص١٠٧.

(١٨٦) ارتشاف الضرب ١٩٦١/٤ .

(١٨٧) عجز بيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني ، والشاهد فيه قوله يا بؤس للجهل حيث فصل بين المضاف وهو (بؤس) والمضاف إليه (للجهل) باللام وأصل الكلام يا بؤس الجهل ، وهو في ديوانه ص٨٢ ، الكتاب ٢٧٨/٢، الأصول ٣٧١/١ ، الخصائص١٠٦/٣ .

(١٨٨) شرح الرضي ٢٨٠/٢ .

(١٨٩) ومما يدلك علي أن البدل هو المقصود بالذكر وأنه مستقل في الكلام ، أنه لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، فوجب أن يكون للبدل عامل غير العامل الذي عمل في المبدل منه . شرح الرضى ٢٨٠/٢ .

(١٩٠) اللباب ٤١٤/١ ، ويؤكد ذلك المعنى عبد القاهر الجرجاني فيقول :" وإنما كان البدل في حكم تكرير العامل لأجل أن البدل يُتْرَكُ إليه المبدل منه فإذا قلت جعلت متاعك بعضه علي بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك علي بعض ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون له عامل غير العامل في المبدل منه ، وليس كذلك الصفة لأنك إذا قلت جاءني زيد الظريف لم يكن زيد في حكم المتروك ، بل كانا جاريين مجرى اسم واحد ، فيعمل فيهما عامل واحد " المقتصد ٩٣٠/٢ .

(١٩١) ينظر شرح الرضي ٢٨٠/٢ .

(١٩٢) الأشباه والنظائر ١٢٩/٢، وينظر شرح ابن يعيش ٦٨/٣ ، شرح التسهيل ٣٣٠/٣.

(١٩٣) شرح التسهيل ٣٣٠/٣ .

(١٩٤) أسرار العربية ١٥٨ ؛ شرح ابن يعيش ٦٨/٣ .

(١٩٥) ارتشاف الضرب ١٩٦١/٤، حاشية الخضري ١٢٠/٢، أسرار العربية ١٥٨، عدة السالك

٢٩٩/٣، الهمع ١١٤/٣، التصريح ١٠٨/١، شرح ابن يعيش ٦٧/٣، المساعد ٤٢٧/٢، شرح التسهيل ٣٣٠/٣، شرح الرضي ٤٣٠/٢، مجيب النداء ٢١٥/٢ .

(١٩٦) المقتضب ٢٩٥/٤ ، وقال في موضع أخر:" وإنما سمي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله علي غير جهة الشركة" المقتضب ٣٩٩/٤ .

(١٩٧) شرح ابن يعيش ٦٧/٣ .

(١٩٨) ينظر اللباب ٤١٤/١، ابن يعيش ٦٨/٣ .

(١٩٩) المساعد ٤٢٨/٢ .

(٢٠٠) الهمع ١١٤/٣، التصريح ١٠٨/٢، عدة السالك ٢٩٩/٣، ٣٠٠.

(٢٠١) ارتشاف الضرب ١٩٦١/٤ ، وهذا الرأي لم أجده في كتابه المقرب بل وجدت خلافه فقال : "والدليل علي أنه في نية تكرار إظهاره في بعض المواضع نحو قوله تعالي:﴿ قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف ٧٥]، فأعاد اللام " المقرب ٣٢١.

بل إن ابن عقيل قال :" وقال قوم منهم المبرد ليس علي التكرار، بل العامل هو الأول ، وظاهر قول سيبويه واختاره ابن عصفور" المساعد ٤٢٨/٢.

فالنسبة إلي ابن عصفور مضطربة والصحيح أن نتبع ما قاله في المقرب من أن مذهبه علي نية تكرار العامل ، إلا أن يكون له رأيان .

(٢٠٢) شرح التسهيل ٣٣١/٣ .

(٢٠٣) البحر المحيط ٢٦/٧ ، وانظر : الدر المصون ٥٣٢/٨ .